

أثر الفواعل الحكومية وغير الحكومية في توجهات الاستراتيجية الأمريكية، وصناعة القرار الأمريكي

-دراسة تأصيلية-

د. محمد خالد الشاكر

## ملخص البحث

أكثر من قرنين من الزمن مرت على كتابة الدستور الأمريكي، دون أن يطاله أي تعديل يواكب حركية المجتمع الأمريكي، والتحويلات التاريخية التي طرأت على بناء السياسية، الاقتصادية، والثقافية، كفسفات ناظمة للعلاقة بين المؤسسات الرسمية فيما بينها، أو علاقتها مع المؤسسات غير الرسمية، كعلاقات تشكل محوراً أساسياً في رسم توجهات الاستراتيجية الأمريكية.

لقد تأسس الدستور الأمريكي على مبدأ الحرية والانتظام، حيث يأخذ الأول (مبدأ الحرية) بتوجهات وفلسفات المجتمع الأمريكي، بينما يضبط الثاني (مبدأ الانتظام) آلية العمل داخل المؤسسات الدستورية . وبسبب جمود الدستور، لم يعد مبدأ الانتظام الذي قصده المؤسسون الأوائل، ضابطاً لمأسسة العمل الحكومي، حيث تشهد المؤسسات الرسمية اليوم، صراعاً وتقاسماً على السلطة بين مؤسسة الرئاسة ( السلطة التنفيذية)، والكونغرس ( السلطة التشريعية).

ولانتوقف هذه الاشكالية عند حدود الصراع بين المؤسسات الدستورية ذاتها، بل تتعداها إلى تراجع دور هذه المؤسسات لصالح الفواعل والقوى غير الحكومية، التي وجدت ضالتها في الفهم الجامد لمبدأ الحرية، فكان لها اليد الطولى في صناعة القرار الأمريكي، وصوغ التوجهات النهائية للاستراتيجية الأمريكية.

لقد أدى التزاوج الخبيث بين المال والسلطة، إلى ظهور حالة من الوفاق الضمني بين زعماء الحزبين الجمهوري والديمقراطي، بسبب تقاسم مصادر التمويل غير الحكومي، مما جعل توجهات الاستراتيجية الأمريكية، محكومة بقواعد اللعبة السياسية. الأمر الذي يكشف عيوب الإدارة الديمقراطية للسياسة الخارجية الأمريكية.

لقد أصبحت السياسة الأمريكية اليوم - أكثر من أي وقت مضى - أمام استحقاقات تتعلق بتحديد عقيدتها الاستراتيجية، ودورها - كقوة عظمى - في النظام الدولي، وتحديد مستقبل القوة الأمريكية، التي ظلت لعقود من الزمن، تتأسس على صناعة الأوضاع المتفجرة في مناطق محددة من العالم، كان للمنطقة العربية النصيب الأكبر منها، مما أسبغ عليها نوعاً من التفكير الاستراتيجي، القائم على تأخير الانحدار الأمريكي، وهو ما وضع السياسة الخارجية الأمريكية اليوم، أمام ضيق في أفق الرؤية الاستراتيجية، جعلها تفتقر لهوية واضحة أو محددة المعالم في تعاملها الأزمت الدولية. ولعل ما يحدث اليوم في سورية، وشبه جزيرة القرم، دليلاً على الانكفاء والتراجع الذي طال السياسة الأمريكية ودورها العالمي.

لقد شهدت البشرية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، أكثر من مئة حرب، تزامنت مع صعود القوة الأمريكية على المسرح الدولي، الأمر الذي يطرح العديد من التساؤلات حول مستقبل هذه القوة، ودورها في النظام الدولي.

## مقدمة

ثمة أسئلة كثيرة تُطرح، حول جمود الدستور الأمريكي، بعد قرنين من كتابته، ودوره اليوم في مواجهة تطور البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الأمريكي، وأثر ذلك في توجهات الاستراتيجية الأمريكية،

لاسيما تلك التطورات المتعلقة بتغير بنية التركيبة المجتمعية، التي بنى عليها المؤسسون الأوائل، المبادئ الرئيسية للاتحاد الفيدرالي.

لقد ركز الدستور الأمريكي على مبدأي الحرية والانتظام، حيث يأخذ الأول - مبدأ الحرية- بتوجهات وفلسفات المجتمع الأمريكي، بينما يضبط الثاني - مبدأ الانتظام- آلية العمل داخل المؤسسات الدستورية .

وبسبب جمود الدستور، تشهد المؤسسات الرسمية اليوم، صراعاً وتقاسماً على السلطة، أدى إلى تراجع دورها لصالح الفواعل والقوى غير الحكومية، التي أصبح لها اليد الطولى في صناعة الاستراتيجية الأمريكية، فلم تعد توجهات الاستراتيجية الأمريكية، تتوقف على العلاقة بين مؤسسة الرئاسة والكونغرس، كما لم تعد تحددها المتطلبات الخارجية أو قناعات وتوجهات الشعب الأمريكي، أو المبادئ التي روّجت لها الثورة الأمريكية، بقدر ما ظلت محكومة بتأييد القوى غير الحكومية، العاملة داخل التركيبة المجتمعية الأمريكية، التي اشتغلت لصالح توجهات وقناعات شخصية وإيديولوجية، جعلت من منطقة الشرق الأوسط، والمنطقة العربية على وجه الخصوص، ميزة الاستراتيجية تتقدم محددات السياسة الخارجية الأمريكية.

والسؤال الأهم: أين آلت نظرة المؤسسين الأوائل في إعلاء شأن المؤسسات الدستورية استناداً لمبدأ علوية الدستور، كأساس للعمل المؤسساتي المنبثق من أهداف ومبادئ الثورة الأمريكية، كثورة أريد لها أن تكون عالمية وإنسانية، في إطار دستوري يمثل عقائد وفلسفات وتوجهات الشعب الأمريكي، كقدوة لشعوب العالم الحر، والمرجع الأول والأخير في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية، وصوغ الاستراتيجية النهائية للبلاد؟.

## المبحث الأول

### مؤسسة الرئاسة وصياغة السياسة الخارجية الأمريكية

أدى نشوء الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية القرن الثامن عشر، في خضم تطورات فكرية وفلسفية وعلمية، إلى بروز مفاهيم وفلسفات تبتعد عن النماذج التي عرفتھا القارة الأوروبية، والتي رأى فيها مؤسسي الدستور الأمريكي، على أنها نماذج لم تنتج إلا الخلافات والحروب. فمنذ بدايات تأسيس الجمهورية في مؤتمر

فيلادلفيا 1787، توصل المؤتمر إلى صيغة توافقية تجمع بين مبدئي الانتظام والحرية، كمبادئ تتفق والتركيبية المجتمعية الأمريكية، التي أسبغت على الدستور ميزة عدم تمركز السلطة في مؤسسة واحدة، فعمدوا إلى تحديد صلاحيات السلطات الثلاث، ووضعوا ضوابط تمنع تخطي أحدهما الآخر.

ويأتي مبدأ علوية الدستور، في مقدمة المبادئ التي يقوم عليها النظام الرئاسي الأمريكي، مما أعطاه مكانة متميزة على مستوى السلطات والحياة العامة، كونه الجامع الأساس الذي لا يمكن تجاوزه، لاسيما وأنه أُحيط بضوابط جعلت من تعديله عملية شاقة وطويلة، بهدف حمايته من التعديل والتبديل السيئ.

وتتكون مؤسسة الرئاسة ممثلة برئيس الجمهورية ( السلطة التنفيذية )، من الوزراء the cabinet ونائب الرئيس the vice president والمكتب التنفيذي للرئيس Executive office of president ، ومجلس الأمن القومي، ووكالة الاستخبارات المركزية CIA ، التابعين للمكتب التنفيذي للرئيس، إلى جانب وزارة الخارجية، ووزارة الدفاع ( البنتاغون )، حيث تضطلع مؤسسة الرئاسة بالمهام الرئيسية في صياغة السياسة الخارجية، ورسم توجهات الاستراتيجية النهائية للولايات المتحدة الأمريكية.

ولإبراز الأثر الذي تركه جمود الدستور الأمريكي، الذي تحوّل في مراحل لاحقة إلى ثغرات أعاق رسم التوجهات الحقيقية للاستراتيجية الأمريكية، سنتناول الدور الذي تضطلع به فروع مؤسسة الرئاسة، كل على حدة:

### أولاً - رئيس الجمهورية:

ينتخب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق الشعب على مرحلتين، حيث يقوم النظام الرئاسي الأمريكي على أحادية السلطة التنفيذية، ويعد رئيس الجمهورية، رئيساً للدولة والحكومة، يساعده مجموعة من السكرتاريين الذين يعتبرون بمثابة الوزراء في الدول الأخرى، ويقوم الرئيس باختيارهم وتعينهم بعد موافقة مجلس الشيوخ ، حيث يقتصر عملهم على تنفيذ السياسة العامة التي يقرها الرئيس، الذي يعتبر لوحده - عملياً- السلطة التنفيذية، ولا يشكل معاونوه ( الوزراء ) هيئة جماعية أو مجلس وزراء، كما لا يشكل قرارهم حتى ولو اجتمعوا أي أهمية، فللرئيس وحده القرار الأول والأخير.

وتتسع سلطة الرئيس في شؤون السياسة الخارجية، فله سلطة إبرام المعاهدات الدولية، دون أي تدخل من السلطة التشريعية، التي لا تلزمه بإبرام أية معاهدة، على الرغم من تمتعها بسلطة الرفض لأية معاهدة لا تتوافق و مصالح البلاد العليا.

لقد بينت وقائع التاريخ الأمريكي، تأثير مؤسسة الرئاسة وقدرتها الأكثر ثباتاً وشمولية في تشكيل السياسة الخارجية، لا سيما وأن هذه الوقائع تشير إلى أن جميع المبادرات والأفعال التي

صاغت هذه السياسة، كانت تنطلق من رؤى وتطلعات وتوجهات وأفكار وقناعات الرؤساء الأمريكيين والمؤسسات التابعة لهم، كوزارة الخارجية، ووزارة الدفاع، ومجلس الأمن القومي على وجه الخصوص.

وتعود هذه السلطات والصلاحيات الممنوحة للرئيس في النظام الأمريكي لأسباب تاريخية، تنطلق من الإيمان العفوي للشعب الأمريكي بصانعي الدستور ومؤسسي الجمهورية، والنظر اليهم وكأنهم أنصاف آلهه، مما كرّس مفهوم شخصنة السلطة في الفكر الأمريكي، كثقافة مجتمعية، وجعل من المؤسسين يضطلعون بسلطات واسعة في صياغة المحددات الأولية للنظام السياسي الأمريكي .

من هذه النقطة بالذات، أخذت الحياة السياسية شكلها المميز في النظام السياسي الأمريكي كنموذج متفرد في نظام الحكم، مما أعطى الرئيس في جميع مراحل التاريخ الأمريكي دوراً كبيراً وهاماً في رسم السياسة الخارجية، وصوغ الاستراتيجية النهائية للبلاد، لذلك قيل: " أن تاريخ الجمهورية الأمريكية في مراحلها الأولى، هو أساساً تاريخ قلة من شخصيات قيادية بارزة. "

ونرى أن مرد ذلك، هو بنية المجتمع الأمريكي إبان مرحلة تأسيس الجمهورية، كمجتمع خليط من المهاجرين الذين يتهددهم الخوف من الغربة والمستقبل المجهول، في بلد عانى من الاحتلال الإنكليزي، كما عانى من الانقسامات الداخلية، مما ترك لديهم قناعات شخصية راسخة بأفكار رجال الاستقلال الأوائل، الذين آمنوا بالحرية الشخصية والاقتصادية، الأمر الذي جعل الشعب الأمريكي يحتاج لقائد أو رمز يلتف حوله، فكان لهم ما أرادوه في المؤسسين الأوائل، كرجال سياسة عظام، وأصحاب ثروات هائلة قادرة على دفع العجلة الاقتصادية، إلى حد قدرتهم على شراء ولايات كاملة تحقيقاً لوحدة البلاد واستقلالها.

## ثانياً - وزارة الخارجية:

تتمثل مهام وزارة الخارجية - من حيث المبدأ - بتطبيق الأفكار التي نادى بها الثورة الأمريكية كثورة عالمية، والعمل لما فيه تقدم وحرية وخير الشعب الأمريكي، وشعوب العالم على حد سواء.

ويعد وزير الخارجية المستشار الأول لرئيس البلاد في جميع الأمور المتعلقة بالسياسة الخارجية، والمسؤول عن اجراء المفاوضات الدولية، والمتحدث باسم الحكومة، و ممثل الهيئة التنفيذية لدى الكونغرس في كل ما يتعلق ببرامج المعونات والمنظمات الدولية .

ويستمد وزير الخارجية أهمية من وزارته التي تعتبر المصدر الرئيس للمعلومات الخارجية، من خلال دورها في تنفيذ السياسة الخارجية عن طريق بعثاتها الدبلوماسية، واضطلاعها بمهام جمع المعلومات عن طريق السفارات، ورعاية مصالح الدولة في الخارج.

كما يضطلع وزير الخارجية بالعديد من المهام، التي انتقل قسم كبير منها إلى وزارات وهيئات أخرى، بحسب الظروف والأحوال التي يترأها رئيس الجمهورية، ولم يتبق منها إلا ما تعلق بالتصريحات الحكومية والرد على استفسارات الرئيس، ويعود ذلك لما تضمنه الدستور الأمريكي الذي جعل من المهمة التنفيذية لوزارة الخارجية ترتبط برئيس البلاد، بما فيها المتعلقة باجراء المفاوضات، ومتابعة أعمال البعثات الدبلوماسية .

وبالرغم من أن القوانين الفيدرالية أعطت دوراً مهماً لوزير الخارجية، إلا أن هذا الدور كان يتراجع أمام الواقع العملي. فعلى سبيل المثال، نصت إحدى القوانين الفيدرالية، " أن على الرئيس الأمريكي الذي يرغب بالتحدي، أن يُرسل كتاباً خطياً إلى وزير الخارجية" ، الأمر الذي لم يحصل إلا مرة واحدة في تاريخ الولايات المتحدة، عندما أرسل الرئيس نيكسون في آب من العام 1974 كتاب استقالته إلى وزير خارجيته هنري كيسنجر، مما يعني أن صلاحيات ودور وزير الخارجية تتسع وتضيق حسب علاقة وقناعة رئيس البلاد بوزير الخارجية، أكثر من كونها مهام وصلاحيات ممنوحة بموجب الدستور أو القوانين الفيدرالية.

لقد لعبت الظروف الدولية، دوراً محورياً في توسيع صلاحيات وزارة الخارجية، أكثر من صلاحياتها الممنوحة لها بموجب الدستور الأمريكي، الذي جعل من وزير الخارجية مجرد موظف تابع للرئيس. فعلى سبيل المثال، شكلت نهاية الحرب العالمية الثانية، تحولاً فريداً في مهام وزارة الخارجية، بسبب الظروف الدولية التي

وضعت الولايات المتحدة على قمة النظام الدولي؛ فما أن انتهت هذه الحرب، حتى اندلعت الحرب الباردة بين معسكرين متناقضين ايديولوجياً (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي)، الأمر الذي أفرز صراعاً على مناطق النفوذ في العالم، أعطى أدوراً استثنائية لوزير الخارجية، قياساً بغيره الوزراء، خصوصاً في الحالات التي تتطابق فيها قناعات وايديولوجيات الرئيس مع رؤى وأفكار وزير خارجيته، أو في الحالات التي يتفوق فيها وزير الخارجية - فكرياً وسياسياً وكاريزمياً- على رئيس البلاد، كما حصل في ولاية الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون بين أعوام 1969-1974، حيث برز هنري كيسنجر كمهندس، ومفاوض، واستراتيجي بخلفية تكنوقراطية، من خلال إمساكه بدفة السياسة الخارجية الأمريكية، خلال إدارته للصراع الإسرائيلي- العربي، في سبعينيات القرن المنصرم .

### ثالثاً - مجلس الأمن القومي:

تتلخص آلية عمل مجلس الأمن القومي، بتقديم النصيحة والمشورة فيما يتعلق بالقضايا الدولية، والتنسيق والتكامل بين السياسات الداخلية والخارجية المؤثرة في الأمن القومي الأمريكي، واقتراح الخيارات للسياسة الخارجية الأمريكية، واجراء التوازن بين هذه الخيارات لجهتي المزايا والخسائر .

حتى بداية الخمسينيات، لم يكن لمجلس الأمن القومي ذلك الدور المؤثر، فالرئيس الأمريكي "هاري ترومان" لم يعتمد عليه بشكل فعلي إلا في بداية الحرب الكورية عام 1950؛ حيث لعب مجلس الأمن القومي دوراً بارزاً في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية، ووضع نهج تجاه النفوذ الشيوعي. إلا أنّ مايسجل للرئيس ترومان، هو الدور الجديد للمجلس في توجيه العمليات السرية للأجهزة الاستخبارية.

لقد أثار منصب مستشار الأمن القومي الكثير من التساؤلات حول دوره ونفوذه وعلاقته مع وزير الخارجية؛ مما جعل العلاقة بين المنصبين ( وزير الخارجية ومستشار الأمن القومي ) علاقة تنافسية، خصوصاً مع تنامي دور مجلس الأمن القومي بعد الحرب العالمية الثانية، وتأثيره بقناعات رئيس البلاد، إلى حد تغيير مسار عملية صناعة القرار بما يخالف ويتعدى دور وزير الخارجية.

ولعل أوضح دليل على ذلك في التاريخ الأمريكي، هو الاعتماد الكبير وغير المسبوق للرئيس نيكسون على مستشار الأمن القومي هنري كيسنجر، الذي استلم المنصب عام 1969 وتدخل الأخير تدخلاً مؤثراً في رسم

السياسة الخارجية الأمريكية بدون علم وزير الخارجية، مما أدى إلى استقالة الأخير حينذاك، وتولي كيسنجر المنصب بديلاً عنه عام 1973.

شكلت هذه الحادثة، نقطة تحوّل بارزة في تاريخ صياغة السياسة الخارجية الأمريكية، ودور الوكالات والهيئات التابعة للرئيس في المراحل اللاحقة، حيث بدأ المجلس يأخذ دوراً محورياً في القضايا الدولية الطارئة التي لم تستطع وزارة الخارجية مواكبتها أو التكهن بحدوثها؛ مما جعل الرؤساء الأمريكيين بعد إدارة نيكسون، يعولون بشكل أكبر على مجلس الأمن القومي في الحصول على المعلومات وإيجاد الحلول المناسبة والبدائل اللازمة لها.

ونتيجة لذلك، ازدادت مهام مجلس الأمن القومي، وتوسعت لجانته المتخصصة في جميع الحقول، فضمّ في تكوينه لجنة المخابرات، ولجنة برامج الدفاع، ولجنة دراسة الأزمات الداخلية، واللجنة السياسية لدراسة الترابط الوثيق بين السياسة الأمريكية بمفهومها الواسع واستراتيجيتها النهائية، وضرورة إعداد التوصيات والتقارير في هذا الخصوص.

وتصل العلاقة الوثيقة والمترابطة بين مجلس الأمن القومي ووكالة المخابرات المركزية CIA ، إلى حدود التكاملية في اعتماد كل منهما على الآخر، حيث تبدأ اجتماعات مجلس الأمن القومي بقراءة تقرير وكالة الاستخبارات المركزية، التي تعد الحلقة الأهم في عملية صياغة السياسة الخارجية، كما أنّ رئيس البلاد غالباً ما يبدأ يومه بالاطلاع على تقرير الوكالة، مما يعطي مجلس الأمن القومي ووكالة الاستخبارات المركزية، بما يقدمانه من معلومات عن الداخل والخارج، أهمية مباشرة في تكوين قناعات الرئيس، عن طريق العملية التكاملية لمجلس الأمن القومي ووكالة الاستخبارات المركزية، ودورهما كخزان للمصادر والمعلومات المقرونة بالتحليلات والرؤى للأوضاع السياسية والإستراتيجية؛ بالإضافة لدورهما في تنفيذ العديد من الأعمال السرية في الخارج، لأهداف سياسية محددة في إطار إستراتيجية البلاد النهائية، بأمر أو تفويض من رئيس البلاد.

وعلى هذا الأساس، أنشأت وكالة الاتصالات العالمية International communication Agency، حيث وصل عدد الدوريات التي تصدرها إلى 650 نشرة بـ 28 لغة، كما وصل عدد المكاتب التي تصدرها وكالة الاتصالات العالمية إلى 200 مكتب في 126 دولة، وأصدرت 12 مجلة دورية بـ 22 لغة، وأنتجت أكثر من



90 فلماً سنوياً، وما يقارب 5 ملايين نسخة من الكتب بـ 25 لغة في بلدان الشرق الأوسط و أمريكا اللاتينية

وبناء على ذلك، أصبحت القوة في مفهوم الأمن القومي الأمريكي، لا تكمن في وجود عناصرها وحسب، وإنما في عملية استثمارها و توظيفها توظيفاً حياً، خصوصاً في الجانب السياسي، فالقوة حسب المفهوم الجديد ليست قوة عادية على طريقة الواقعية التقليدية، كما أنها ليست قوة معنوية محضة، بقدر ما هي محصلة ونتيجة للإثنين في آن معاً، فالسلاح قوة و العلم قوة، وكذلك المعرفة والثقافة ، وشخصية صانع القرار أيضاً.

أدى التحول في دراسة الظاهرة السياسية، كظاهرة متعددة الجوانب المعرفية، إلى رؤية مختلفة وجديدة في السياسة الخارجية الأمريكية، مما جعل من مسألة الأمن القومي، تتأى عن دلالاتها العسكرية البحتة، ليعاد ربطها بقضايا شاملة ومتعددة، تبدأ من التركيبة المجتمعية الداخلية، وتنتهي بمحددات نهائية للإستراتيجية الأمريكية.

#### رابعاً- وزارة الدفاع ( البنتاغون : pentagon )

أنشئت وزارة الدفاع الأمريكي في 26 تموز 1947، في إطار استراتيجية هدفها الاستعداد لحروب ضد قوى عظمى، وفي إطار سلوكية جديدة في السياسة الخارجية تقوم على التدخل العسكري، في إطار الأهداف السياسة لهذا التدخل ، الذي جعل من وزارة الدفاع الذراع الأساسي في رسم السياسة الخارجية.

وعلى أساس ذلك، أصبح البنتاغون منسجماً أكثر مع رؤية العالميين ( مؤيدو التدخلات الخارجية)، ومرتهناً بالعلاقة بين الرئيس والكونغرس، حيث يتمتع الأول بصلاحيات إعلان الحرب، كما يضطلع الثاني بتحديد الميزانية التي تساعده في رسم السياسة الدفاعية، وبالتالي تأثيره في تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية.

ويمكننا أن نلاحظ الأثر الذي تركه جمود الدستور، من خلال الطبيعة المتغيرة للعلاقة بين الكونغرس والرئيس، التي ظلت خاضعة للظروف والأحوال الدولية، أكثر من كونها علاقة محددة في إطار دستوري، وفي هذا الخصوص نعرض لطبيعة هذه العلاقة من خلال إجراء مقارنة بين مرحلتين هامتين من عمر السياسة الأمريكية :

## المرحلة الأولى - قبل الحرب العالمية الثانية:

حيث اضطلع الكونغرس، ومنذ بداية القرن العشرين، بالسيطرة على تنفيذ السياسات الدفاعية، بواسطة لجانه داخل البنتاغون، قابله تراجع في دور المؤسسة العسكرية خلال تلك المرحلة، ويعود ذلك للظروف التاريخية، التي وضعت الولايات المتحدة في مايسمى بسياسة العزلة، وعدم التدخل بالشؤون الدولية، التي تكلفت بالأزمة الاقتصادية التي عانت منها البلاد في ثلاثينيات القرن المنصرم، الأمر الذي حال دون قدرة الولايات المتحدة وسياستها الخارجية في التأثير بالقرار الدولي.

## المرحلة الثانية - وتبدأ مع اندلاع الحرب العالمية الثانية 1939:

ودخول الولايات المتحدة الحرب في العام 1941، حيث تراجعت سيطرة الكونغرس على السياسة الدفاعية، وفي هذا الخصوص يتحدث الباحث دال هيرسبرينغ Dal R.Herspring في كتابه "البنتاغون والرئاسة"، عن الدور الذي قام به وزير الدفاع الأمريكي، خلال تلك الفترة، بعزل جميع الضباط الموالين للكونغرس، إيماناً منه بضرورة أن تصبح الولايات المتحدة، قوة عظمى في السياسة الدولية، بحجة مؤداها أن الاستثمارات الأمريكية في الخارج تحتاج إلى قوة عسكرية تحميها في سياسة موازين القوى، وأن الرؤساء الأمريكيين الذين أظهروا احتراماً وتفهماً حقيقياً للثقافة العسكرية، ودور المؤسسة العسكرية وعلاقتها مع أصحاب الشركات العملاقة وأصحاب الأموال، استطاعوا أكثر من غيرهم في تطوير العلاقة بين مؤسستي الرئاسة والدفاع .

واستناداً للصلاحيات الممنوحة للرئيس خلال الحرب، أصبحت العلاقة بين مؤسسة الرئاسة والبنتاغون عرفاً دستورياً، حال دون قدرة الكونغرس من إستعادة دوره في رسم السياسات الدفاعية، مما أعطى المؤسسة العسكرية دوراً محورياً، ارتبط بتوجهات رئيس البلاد كقائد عام للقوات المسلحة.

لقد وضعت الحرب الباردة الولايات المتحدة، أمام مأزق سياسي - أمني، وكذلك اقتصادي، شكل قلقاً على ثرواتها في بقاع عديدة من العالم، مما حدا بالفكر الإستراتيجي الأمريكي إلى البحث عن صيغة جديدة، تمكنه من تحديد المصالح الحيوية للأمن القومي الأمريكي. ومن هذه النقطة أخذت العقيدة العسكرية بسياسة جديدة، تأخذ بأهمية ترشيد القوة بما يتناسب وكل حالة، لاسيما بعد انتقال السياسة الأمريكية من مفهوم الردع الشامل إلى الردع المحدود، بعد امتلاك الاتحاد السوفياتي للأسلحة الاستراتيجية، فأصبحت العقيدة العسكرية

- منذ خمسينات القرن المنصرم- تتلازم والفكر الاستراتيجي، كركيزة أساسية في مفهوم الأمن القومي وصياغة السياسة الخارجية.

وعلى هذا الأساس، عرفت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، دوراً كبيراً للمؤسسة العسكرية في قرارات السياسة الخارجية، رغم محاولات الكونغرس الدائمة في قوننة هذه المؤسسة، إلا أن الكونغرس لم يفلح بذلك، مما قلص صلاحياته في رسم السياسة الخارجية في مواجهة توسع صلاحيات البنتاغون، إلى الحد الذي جعل من الكونغرس غير قادر على التدخل في الشؤون العسكرية، حيث اقتصر تأثيره على تأخير إصدار القرارات دون أن يلغيها، وهو ما يتعارض مع الحقيقة الدستورية لدور الكونغرس، لاسيما بعد أن أصبح البنتاغون المؤسسة الوحيدة التي تمتلك حرية التصرف في الأسلحة التقليدية والنووية، دون أي خضوع للمؤسسة التشريعية (الكونغرس).

الأهم من ذلك، أنّ طبيعة نظام التصنيع العسكري في الولايات المتحدة، الذي يعتمد على أصحاب المال والشركات العملاقة، جعلت من البنتاغون مرتهاً لهذه الشركات، التي أصبحت تتحكم بالقرار السياسي الأمريكي، إلى الحد الذي جعل من العلاقة بين البنتاغون والرئيس هي الأساس في صياغة السياسة الخارجية، إلى حدود قدرة البنتاغون في فرض قراراته على الرئيس نفسه، ولا يعود ذلك لسلطات أو صلاحيات ممنوحة للبنتاغون بموجب الدستور، إنما بسبب التغلغل الواسع لأصحاب شركات التصنيع العسكري داخل مؤسسة الرئاسة والكونغرس على حد سواء، مما يفتح الباب للعديد من التساؤلات حول عقيدة المؤسسة العسكرية الأمريكية، كعقيدة تمثل - من حيث المبدأ - الشعور الوطني للشعب الأمريكي، والولاء لقيم أمريكا والدفاع عن مصالحها، التي يفترض أن يتسلح بها الجندي الأمريكي في إطار سياسة بلاده الخارجية .

## المبحث الثاني

### تأرجح السلطة بين الكونغرس والرئيس

أراد مؤسسو الولايات المتحدة الأوائل، في معرض صياغتهم للدستور، مراعاة الإجماع الشعبي في تحديد العلاقة بين الكونغرس ( السلطة التشريعية ) والرئيس ( السلطة التنفيذية ) ، وجاء النص على ذلك في الدستور تحسباً لأي خلاف مستقبلي، وذلك بتحديد مبادئ أساسية كركيزة لنظام الحكم في الولايات المتحدة،

من خلال تحديد السلطات والفصل بينها separation of powers وتكريس مبدأ التوازن والمراقبة checks and Balances بما يحقق استمرار الإتحاد الفيدرالي مستقبلاً، كمبدأ ولد من رحم الحاجة إلى حكومة فاعلة وقوية في أرض بكر، تزخر بالتنوع الذي ميّز التركيبة المجتمعية، التي تضم تقريباً جميع الطوائف والأعراق والإثنيات في العالم.

وعلى أساس ذلك، حاول المؤسسون الأوائل - من خلال صياغة الدستور - المحافظة على المبادئ والفلسفات المكونة للمجتمع الأمريكي، لتكون أكثر صموداً في وجه المتغيرات الاجتماعية والسياسية والتوازنات الدولية، وما يطرأ على الدولة الاتحادية من تبدلات، سواء في علاقتها مع الدول أو مع الأفراد .

لقد وضعت المبادئ الأساسية للدستور الأمريكي حدوداً فاصلة، في إطار الفصل بين سلطتي الكونغرس والرئيس، إلا أنّ هذه العلاقة الدستورية، خضعت في الكثير من مراحلها التاريخية للعديد من التجاذبات، لاسيما أثناء الأحداث الكبيرة التي مرّت بها البلاد، مما جعلها مرهونة بقوة وشخصية الرئيس الأمريكي.

وحتى يتسنى لنا فهم هذه العلاقة الجدلية - متأثراً وتأثيراً - بين هاتين السلطتين، لا بد لنا من فهم وتوضيح دور هذه العلاقة، وأثرها في صياغة السياسة الخارجية، واستعراض وسائل تأثير كل منهما في الآخر، وذلك بتلمّس الأسباب التي أدت إلى هذا الصراع والانقسام في عملية صناعة القرار الأمريكي على الصعيد الداخلي؛ الأمر الذي يكشف جمود الدستور الأمريكي، وعدم قدرته على مجاراة المتغيرات والظروف والتطورات التاريخية، التي مرّت بها التركيبة المجتمعية الأمريكية، الأمر الذي جعل الدستور الأمريكي غير قادر على تحديد وضبط الصلاحيات الدستورية لكل من الرئيس والكونغرس على حد سواء؛ مما أسبغ عليه خاصتي الغموض والتعويم، اللتين فتحتا الباب لدخول قوى وفواعل خارج المحددات الدستورية، استطاعت أن تلعب دوراً أساسياً في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية. لاسيما ما تعلق منها في العلاقة بين الرئيس والكونغرس، وتأثير كل منهما في الآخر.

**أولاً- في تأثير الرئيس بالكونغرس :**

يضطلع رئيس الولايات المتحدة بدور بارز في صياغة السياسة الخارجية، خصوصاً وأنه يجمع بين " السلطة التنفيذية "ورئاسة البلاد.

ونرى أنّ مصطلح " السلطة التنفيذية " الذي نص عليه الدستور الأمريكي في المادة الثانية؛ التي نصت على أن " تخول السلطة التنفيذية لرئيس الولايات المتحدة ... " ، يجافي واقع الحال العملي الذي يقوم عليه النظام الرئاسي الأمريكي، إذا ما قيس بمفهوم السلطة التنفيذية المتعارف عليه في الأنظمة السياسية الأخرى، فالسلطة التنفيذية في النظام الرئاسي الأمريكي، تتمثل في المكتب التنفيذي للرئيس والوزراء ونائب الرئيس، وتعمل هذه السلطات تحت إشراف الرئيس وتفويضه، كما يملك الرئيس - كما لاحظنا- سلطة إعفاء الوزراء، كونهم مجرد معاونين له، وهم لا يملكون -حتى لو اجتمعوا- أي تأثير على قرار الرئيس .

وعليه فإن مصطلح " الرئيس " أو "مؤسسة الرئاسة"، في النظام السياسي الأمريكي، أكثر دلالة - حسب الفقه الدستوري- من مصطلح السلطة التنفيذية، التي تُختصر برئيس البلاد، الذي يملك سلطات التدخل في عمل الكونغرس، في غير الحالات التي يكون فيها حزبه مسيطراً بالأغلبية داخل الكونغرس، استناداً لصلاحياته الدستورية، لاسيما ما تعلق بقيادة العمليات العسكرية. فهو " القائد الأعلى لجيش وأسطول الولايات المتحدة،.. " ، حيث يمنحه الكونغرس أثناء ذلك صلاحيات واسعة، لحماية أمن البلاد وإدارة اقتصادها الوطني في حالات الحرب والكوارث ، وصلاحياته برسم السياسة الخارجية، التي تعد من أعظم السلطات، سواء ما تعلق منها بإدارة العلاقات الخارجية، وإبرام المعاهدات الدولية، حيث يتعذر على الكونغرس إلزام الرئيس بإبرام أية معاهدة، بالرغم من سلطته في رفضها إذا تعارضت ومصالح البلاد ، وذلك بأغلبية الثلثين في حال إصرار الكونغرس على ذلك ، إلا أنّ التجارب العملية أثبتت صعوبة تحقق ذلك.

وللرئيس أيضاً سلطة التفاوض وعقد الاتفاقيات التنفيذية، التي لا تستدعي موافقة الكونغرس ، وترأس المؤتمرات واستقبال زعماء الدول والتشاور معهم، بالإضافة إلى صلاحياته في اقتراح القوانين، والموازنة الفيدرالية، واستخدامه لوسائل الإعلام الأمريكي للتأثير على الرأي العام.

### ثانياً - في تأثير الكونغرس بالرئيس:

يعد الكونغرس الركيزة الأساسية والمرجع الأهم في النظام السياسي الأمريكي، بما خولّه الدستور من صلاحيات، تمكّنه من التدخل الفعّال في صياغة السياسة الخارجية للولايات المتحدة، ومن خلال سلطته

الأساسية في الموافقة على الميزانية العامة للبلاد؛ ورقابته على مؤسسة الرئاسة، وترشيد استخدامها للموارد المالية ، ودوره في إصدار القوانين المتعلقة في العلاقات الخارجية التي يقترحها الرئيس .

من هذه الصلاحيات يظهر تأثير الكونغرس على السلطة التنفيذية في رسم السياسة الخارجية، تعديلاً ورفضاً في مواجهة سلطة الفيتو veto power الممنوحة للرئيس، مما يجعل صياغة السياسة الخارجية الأمريكية، تتأرجح بين سلطات الرئيس، وصلاحيات الكونغرس.

وحتى يتسنى لنا فهم تأثير الكونغرس في رسم السياسة الخارجية الأمريكية، سنتطرق بشكلٍ موجز - وبما يخدم دراستنا- للوسيلة الأكثر تأثيراً في هذه السياسة، والمتمثلة بصلاحيته الكونغرس في إعلان الحرب، أو ما يطلق عليها بـ" سلطات الحرب . حيث يضطلع الكونغرس- دستورياً - بصلاحيات إنشاء الجيوش وتمويلها، وإعلان الحرب ، بالإضافة إلى صلاحياته الأساسية في إصدار القوانين، وإقرار الميزانية العامة، وصلاحياته في تقليص حجم الإنفاق لدعم عمليات عسكرية أو قتالية في مناطق معينة، وتقديم المعونة لها .

ونرى أنّ هذه الصلاحية، التي أريد لها أن تكون حالة توازن دستورية في مواجهة مكانة الرئيس كقائد عام للجيش والقوات المسلحة؛ شكّلت نوعاً من التداخل والتعارض في الصلاحيات والسلطات بين الكونغرس ومؤسسة الرئاسة؛ بسبب تغلغل قوى سياسية واقتصادية داخل هاتين المؤسستين، مما جعل السياسة الخارجية الأمريكية، مرتبهة بمنطق الأقوى والأكثر تأثيراً داخل تركيبة المجتمع الأمريكي.

وعلى هذا الأساس سنحاول من خلال مقارنة قانونية، التفريق بين صلاحية إعلان الحرب الممنوحة للكونغرس، وبين قيادة العمليات العسكرية الممنوحة للرئيس، على اعتبار أنّ عملية الضبط هذه - فيما لو أخذ بها - ستحول دون التداخل في السلطات، كما تحول دون تأثير القوى الفاعلة غير الحكومية داخل المجتمع الأمريكي، كعمليات ضاغطة في صياغة وصناعة السياسة الخارجية الأمريكية .

تأتي سلطة الكونغرس في إعلان الحرب وتمويل الجيش الأمريكي، في إطار المادة الأولى في فقرتها الثامنة من الدستور الأمريكي ، يقابلها سلطة الرئيس في قيادة العمليات العسكرية، استناداً لنص الفقرة الثانية من

المادة الثانية من الدستور الأمريكي، التي تجعل من الرئيس الأمريكي " القائد الأعلى لجيش وأسطول الولايات المتحدة، كما تعطيه صلاحية تحريك القوات إلى أية منطقة في العالم وقيادتها . "

وعلى هذا الأساس، يمكن القول: إنّ سلطة قيادة العمليات العسكرية، بما لها من أهمية في السياسة الخارجية الأمريكية، هي سلطة تأتي بعد إعلان الكونغرس الحرب. إلا أننا ومن خلال تتبعنا لوقائع التاريخ الأمريكي، والتطبيق العملي لحالات إعلان الحرب، التي أظهرت سلطات الرئيس الأمريكي، ودوره في تقدير حالات العدوان المباشر، حيث يستطيع الرئيس من خلال الحالة التي تمر بها البلاد، أن يجعل من مسألة إعلان الحرب كصلاحية ممنوحة للكونغرس مجرد تحصيل حاصل، من خلال قدرته على توصيف الحالة بأنها عدوان أو حرب فعلية، حيث يتجاوز في ذلك صلاحيات الكونغرس، معتبراً أنّ الحرب قد بدأت وأُعلنت من الطرف الآخر ( العدو )، مما يعني أنّ البلاد أصبحت في حالة حرب، لا يقتضي معها إعلان الكونغرس لها، بقدر ماتستوجب الأمور ممارسة الرئيس لصلاحياته أثناء الحرب التي اعتبرها حاصلة بالفعل، والبدء بممارسة سلطاته في قيادة العمليات العسكرية، الممنوحة له بموجب الدستور .

فعلى سبيل المثال، اعتبر الرئيس الأمريكي روزفلت الهجوم الياباني على شواطئ بيرل هاربر في العام 1941، بمثابة إعلان حرب على الولايات المتحدة، لا يحتاج معه إلى رأي الكونغرس في إعلان الحرب على اليابان، فالحرب قد بدأت وأُعلنت من العدو، وما عليه إلا البدء بسلطاته الدستورية، وقيادة العمليات العسكرية لجيش وأسطول الولايات المتحدة.

لقد تحول نظام الكوابح والتوازنات التي وضعها الدستور الأمريكي، إلى نوع من التعارض والتداخل والغموض في الصلاحيات بين المؤسسات التشريعية والتنفيذية؛ في غياب واضح للتفريق بين سلطة إعلان الحرب ( كسلطة ممنوحة للكونغرس )، وبين قيادة العمليات العسكرية ( كسلطة ممنوحة للرئيس )، لاسيما وأن القانون الدولي - إلى يومنا هذا - لم يتوصل إلى تعريف محدد وواضح لمفهوم العدوان؛ الذي أصبح في مراحل متأخرة، مفهوماً يتجاوز نصوص ميثاق الأمم المتحدة، الذي اقتصر على العدوان الفعلي والحاصل،

مما ترك تداعيات خطيرة على صناعة القرار في السياسة الخارجية الأمريكية، بحيث أصبح مرتهاً بتقدير الرئيس الأمريكي، وقوة من يقف وراءه من القوى الضاغطة، العاملة خارج المؤسسات الدستورية.

### المبحث الثالث

#### القوى غير الحكومية وصناعة السياسة الخارجية

أعطى مبدأ الحريات كأحد المبادئ الأساسية في الدستور الأمريكي، الحق للأفراد بممارسة حريات واسعة، والمشاركة في رسم السياسة الخارجية، التي لا تقتصر على المؤسسات الرسمية، بقدر ما تتطلب علاقة تكاملية بين هذه المؤسسات وتوجهات الشعب الأمريكي، الذي أناط به الدستور، تحديد أولويات وأهداف السياسة الخارجية.

لقد أدى تكوين المجتمع الأمريكي، من المهاجرين الذين ألقوا بمعاناتهم الشخصية في بلدانهم خلف ظهورهم، لينصهروا في إطار مجتمع جديد، ساهموا فيه من خلال تدفق الأفكار والاتجاهات التي حملوها من خارج الحدود إلى بلد يولي الحرية الشخصية أهميتها ودورها في المشاركة السياسية، مما سمح لهم بتشكيل مجموعات منظمة للدفاع عن مصالحها، إلى الحد الذي تحول بعضها إلى قوى فاعلة داخل المجتمع الأمريكي.

ورويداً رويداً أصبحت هذه المجموعات، تمتلك نفوذاً داخل السلطة العامة استطاعت من خلاله الحصول على قرارات تخدم مصالحها، عبر شبكة من العلاقات بين أعضائها، التي نجحت في ممارسة ضغوط مالية وسياسية.

شكلت جماعات الضغط في مراحل متأخرة من عمر السياسة الأمريكية، مجموعات كبيرة من التنظيمات، التي تعمل بشكل طوعي، للتأثير في سياسة الولايات المتحدة، دون أن تتحمل مسؤولية الحكم فيها، مما يجعلها حاكماً فعلياً في تسيير السياسات العامة.



ويعد النظام السياسي الأمريكي، نموذجاً مميزاً لدور جماعات الضغط ، وتأثيرها في السياستين الداخلية والخارجية، لما لها من رصيد شعبي واقتصادي منظم، حيث يرتبط نجاح الرئيس الأمريكي، بقدرته على مراوغة تلك الجماعات، والقدرة على تفهّم عملها وقوتها وتفرعاتها، التي تتكون من جمعيات ونقابات أو تحركات وفعاليات، تعمل بوسائل مباشرة وغير مباشرة، للتأثير على التصرفات الحكومية، والعمل على توحيد الرأي العام، في سبيل ذلك.

لم يؤدِ الغموض والتداخل في الدستور الأمريكي، إلى تأرجح السلطة وتقاسمها بين الكونغرس والرئيس وحسب ( كما مرّ معنا )، إنما أدى أيضاً إلى تجاوز دور الرأي العام الأمريكي، تحقيقاً لمصالح كل من السلطتين خارج هذا الرأي، لاسيما " في نظام مفتوح وغير هيكلية، مثل النظام الأمريكي. "

استطاعت الجماعات الضاغطة أن تعمل بغطاء قانوني، ساعدها ذلك على تعدد أنواعها ومجالاتها، فتكوّنت منها جماعات ضغط اقتصادية، كاتحادات العمال ورجال الأعمال، التي تعمل كوحدة متكاملة ومستقلة في إطار دستوري.

وتتشعب هذه الجماعات لتشمل جماعات ضغط عرقية وعقائدية، تعمل في إطار الاهتمام في السياسات الخارجية، التي تنتمي إلى أعراقها وعقيدتها، حيث تقوم هذه بمهام دولية ، في إطار ما يسمى " جماعات الربط " ، التي تُسهّل عملية التأثير المتبادل في السياسة الخارجية، بما يتوافق ومصالح الدول التي ترتبط بها هذه الجماعات.

وسنتناول في هذا الخصوص، أهم هذه الجماعات الضاغطة، كفاعِل غير حكومية في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية، مثل اللوبي اليهودي، ومراكز الأبحاث ودور تروستات الأدمغة فيها، والمؤسسة الإعلامية ودورها في صناعة الرأي العام، والمجمع الصناعي العسكري وعلاقته بالبنّاغون، والأحزاب السياسية.

### أولاً - اللوبي اليهودي : Jews lobby

تعود الجذور التاريخية للوبي اليهودي إلى سنوات ما بين 1918 - 1939، إبان الفترة النازية، وهجرة اليهود من أوروبا إلى الولايات المتحدة، إلا أنّ دور اللوبي اليهودي كنفوذ سياسي، لم يتبلور إلا مع تحوّل السياسة

الأمريكية في توجهاتها نحو الشرق الأوسط، وخاصة المنطقة العربية، وبروز الصراع الإسرائيلي - العربي، وظهور تنظيمات يهودية، تعمل لدعم دولتها الوليدة، حيث ظهر أول لوبي يهودي بشكل رسمي عام 1954، تحت مسمى " مجلس الشؤون العامة الصهيوني الأمريكي "، وكان هدفه تعميق وترسيخ العلاقات الأمريكية الإسرائيلية .

وتعد اللوبيات - بشكل عام- أحد مميزات الحياة السياسية الأمريكية، فلا يستنكرها الرأي العام الأمريكي، بل يتقبلها كحقيقة واقعية، نابعة من متطلبات الحياة الديمقراطية، التي تعبر عن الحرية الشخصية لأفراد المجتمع الأمريكي، وتمثل عاملاً وسيطاً - من حيث المبدأ - بين هؤلاء الأفراد والمؤسسات والمنظمات الحكومية، العاملة بتشكيل السياسة الخارجية، من خلال علاقة متبادلة بين ناشطي جماعات اللوبي، وفروعها الحكومية المختلفة.

ويبدو تأثير هذه الجماعات ظاهراً أكثر في مجال السياسة الخارجية، لاسيما ما يتعلق بتعزيز سياساتها تجاه العالم . حيث يشكل اللوبي اليهودي القوة الهائلة، والنفوذ الأهم في توجيه دفة السياسة الخارجية الأمريكية، مقارنة بنفوذ أية مجموعة عرقية أو دينية أخرى.

وبالرغم من أن اليهود لا يشكلون إلا 3 بالمئة فقط من تعداد السكان في الولايات المتحدة؛ إلا أنهم يشكلون مايزيد عن 25 بالمئة من النخبة في الصحافة، و17 بالمئة من رؤساء المنظمات التطوعية، وأكثر من 15 بالمئة من المناصب الرسمية الهامة، و20 بالمئة من أساتذة الجامعات، 20 بالمئة من أفضل 200 مثقف، و40 بالمئة من أصحاب المكاتب القانونية الكبرى، و95 بالمئة من الكتّاب، و85 بالمئة من أهم منتجي السينما، وهو ما أهلهم لاستخدام نفوذهم في جميع نواحي الحياة الأمريكية ، اقتصادياً وثقافياً وسياسياً، بالإضافة لدورهم التاريخي في السياسات المالية.

يعتمد اللوبي اليهودي على عدة قوى للتأثير في السياسة الخارجية الأمريكية، سواء عن طريق الجاليات اليهودية في الخارج، أو الجماعات المؤيدة لإسرائيل داخل الولايات المتحدة، التي تعمل في إطار تنظيمات ومنظمات ذات برامج وخطط، أهمها منظمة أيباك AIPK ، التي تشكل قلب اللوبي اليهودي داخل الكونغرس، أخذةً على عاتقها مهمة تعزيز التعاون بين الولايات المتحدة وإسرائيل، كعلاقة استراتيجية لا تتغير بتغير

الظروف الدولية، أو تغيير الرؤساء الأمريكيين، تحقيقاً لهدفها الأساسي، المتمثل بحماية المصالح المشتركة في الشرق الأوسط، وإدارة الصراع الإسرائيلي- العربي على وجه الخصوص، وذلك بالتنسيق مع المنظمات الرئيسية داخل اللوبي اليهودي، كمؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الكبرى Conference of Presidents of Major American Jewish Organizations، الذي يديره متعصبون في نظرتهم لعمليات السلام، ويدعمون توجه السياسة الخارجية الأمريكية، المؤيدة لسياسات التوسع الإسرائيلية وبناء المستوطنات، وغير ذلك من التنظيمات التي تتفق جميعها بتأكيد دعم الولايات المتحدة لإسرائيل، من خلال التأثير على سياستها الخارجية، وتوجيهها بما يخدم مصالحها.

استطاع اللوبي اليهودي عن طريق القنوات السابق ذكرها، أن يتواصل مباشرة مع البيت الأبيض، فأصبح يرتب اجتماعاته مع الرئيس، وغيره من المسؤولين بشكل دوري ومنظم، للتباحث في السياسة الخارجية الأمريكية في العالم، وخاصة في المنطقة العربية.

لقد لعب وضع اليهود داخل التركيبة المجتمعية الأمريكية - كنخبة ثقافية وسياسية واقتصادية - دوراً كبيراً في إحداث تغييرات في هذه التركيبة، من خلال قدرتهم على توزيع الموارد والدخول المالية، بطريقة تخدم مصالحهم إزاء ما يحدث دولياً، والعمل بشكل علمي وممنهج على " فهم الواقع الدولي بكل متغيراته " ، وذلك عن طريق نخبهم من المصرفيين والصناع والاقتصاديين والقانونيين والأكاديميين والسياسيين، الذين ينشطون داخل المجتمع الأمريكي، وينتظمون في منظمات ذات أبعاد فكرية وإيديولوجية، مما ساعدهم في نيل قصب السبق في صياغة وصناعة السياسات الداخلية والخارجية على حد سواء. فأصبحت آرائهم وقناعاتهم ونصائحهم، مدرسة لرجال الدولة، وعامل أساسي في التأثير على مجريات الأحداث والمواقف الدولية.

وعلى هذا الأساس، برزت آراء الكثير منهم، كنظريات استند عليها صانعو القرار الأمريكي في صوغ توجهاتهم السياسية، لاسيما بعد تنامي الدور المعرفي في مناهج السياسة الخارجية، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث أصبحت دراسة الظاهرة الدولية تولى اهتماماً بجميع الحقول المعرفية، كمقدمة أساسية لتطبيق الإستراتيجيات الخارجية، لاسيما تلك النظريات التي لعبت من خلالها النخب الفكرية - التكنوقراطية، دوراً أساسياً في ترشيد ومنهجة مفهوم القوة في العلاقات الدولية، فأصبحت هذه النخب تلعب دور الوسيط في

المحادثات غير الرسمية، لما يتمتعون به من صفات شخصية قادرة على التفاوض والإقناع وتقريب وجهات النظر.

وفي هذا الخصوص، يعد مستشار الأمن القومي الأسبق هنري كيسنجر، من أهم النخب التي لعبت هذا الدور، قبل توليه منصب وزارة الخارجية الأمريكية، - كأول يهودي يتبوأ هذا المنصب - مشكلاً بذلك النموذج الأبرز لهؤلاء الأشخاص، فقد استطاع أن يلعب دور وزير الخارجية الأمريكي وليام روجرز، من خلال زيارته السرية إلى بكين، التي مهدت في العام 1971 إلى إعادة العلاقات مع الصين، وزيارة الرئيس نيكسون لها، كأول رئيس أمريكي يقوم بهكذا زيارة.

كما تنامي دوره - أي كيسنجر - أكثر فأكثر، عندما استطاع أن يجعل من مجلس الأمن القومي الذي كان يشغله، الركيزة الأساسية في صناعة السياسة الخارجية، وأن يسحب البساط من تحت وزارة الخارجية، مما دفع وزير الخارجية الأمريكي إلى الاستقالة، وتولي كيسنجر بديلاً عنه في العام 1973، بعد أن نجح بالاضطلاع في مهمة التفاوض بشأن الحد من الأسلحة الإستراتيجية، وما تمخض عنها من اتفاقيات SALT، التي دفعت إلى مرحلة الوفاق الدولي عام 1972، والانفراج في العلاقات الدولية بين القطبين المتصارعين إبان تلك المرحلة.

### ثانياً - مراكز الأبحاث وتروستات الأدمغة :

شهدت بداية الستينات اهتماماً غير مسبوق في الولايات المتحدة، بمراكز الأبحاث . Think Tank ويعود هذا الاهتمام، لحقيقة موضوعية أفرزتها الثورة العلمية التقنية إبان تلك المرحلة ، والتوجه في دراسة الظاهرة الدولية بتحليلها من جميع جوانبها الفكرية والسياسية والاجتماعية والثقافية والنفسية، ما يعني إعطاء الأولوية للنظرية، بما تقدمه من أفكار ودراسات وخطط مستقبلية، وتجاوز ردود الأفعال المباشرة في التعامل مع هذه الظاهرة، والانتقال بالتفكير السياسي من الحلول إلى إيجاد البدائل، وذلك في إطار إستراتيجية نهائية، تأخذ بأهمية استمرار المصالح الحيوية للولايات المتحدة.

### 1- مراكز الأبحاث:

لم يتوقف عمل هذه المراكز ودورها عند تقديم دراسات وأبحاث أكاديمية، إنما أصبحت تتخصص بشكل مباشر بالشؤون الدولية ، من خلال تناول المشاكل السياسية الطارئة، وتقديم الحلول والبدائل لها، في إطار السياسة الخارجية كعملية تُدار بطريقة العقلنة الناتجة عن التقدم العلمي والتقني، وذلك بتفريغ الإيديولوجيا في الواقع العملي، كخطوة أولى نحو حل التناقضات التي تتعامل معها السياسة الأمريكية، بطريقة علمية حكيمة ومبرمجة . فأصبحت هذه المراكز جزءاً ثابتاً من البنية السياسية العاملة في صناعة القرارات الخارجية؛ وذلك بتحليل المشكلات وتقديم الإرشادات والإجابة على الاستفسارات المقدمة لها، لاسيما المستجدات الطارئة، التي أصبحت تحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى ربط المعرفة بالتطبيق.

وتزداد أهمية مراكز الأبحاث في مجال السياسة الخارجية، كونها الوحيدة القادرة على ترجمة المعلومات، وتحويلها إلى قوة ونفوذ، خصوصاً إذا ما قُدمت في التوقيت المناسب وبالشكل العقلاني، لاسيما وأنها قادرة كخزان كبير للمعلومات، أن تكون المصدر الرئيس في وضع خطط السياسة الخارجية ، داخل تركيبة النظام السياسي الأمريكي، القائم على اللامركزية وتقاسم السلطة وتجاذباتها ( كما لاحظنا )، التي جعلت من مبدأ الحرية، مدخلاً لغياب الأسس القانونية لضبط التمويلات المالية ذات التوجهات الإيديولوجية.

2- تروستات الأدمغة ( دور العلماء والمفكرين والأكاديميين): يمكن إرجاع دور العلماء والأكاديميين في صناعة السياسة الخارجية، إلى مراحل تاريخية تعود لفترة المؤسسين الأوائل، وتجذر مفهوم شخصنة السلطة في عقلية الشعب الأمريكي، حيث لا يقتصر النظر إلى هؤلاء المؤسسين بوصفهم شخصيات سياسية وحسب؛ وإنما بوصفهم مفكرين وعلماء واقتصاديين وصيارفة كبار، مما جعلهم رموزاً للشعب الأمريكي، الذي كان يتوق لرمز قوي، يلتف حوله ليحميه ويحافظ عليه.

تبلورت الحاجة إلى تروستات الأدمغة، من علماء ومفكرين وباحثين، أثناء الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالولايات المتحدة عام 1933، التي أدت إلى الكساد الاقتصادي الكبير، ودفعت الرئيس الأمريكي روزفلت إلى الاستعانة بفئة من الباحثين والأساتذة الجامعيين، الذين تبناوا الرؤية الليبرالية للخروج من الأزمة، مما نقل البلاد إلى نهج اقتصادي أصبح الهوية المميزة للولايات المتحدة، كنموذج عالمي، تَمَثَّلَ بالرأسمالية الموجهة.

لقد أدى إيلاء الجانب المعرفي أهمية في السياسة الخارجية الأمريكية، إلى استقراء واستكشاف المؤثرات الإيديولوجية والاجتماعية والنفسية والتاريخية، التي أصبحت مع نهاية الحرب العالمية الثانية، فاعلاً أساسياً في صياغة وصناعة السياسة الخارجية، خصوصاً عندما تتجاوز هذه المؤثرات حدود الجغرافية الطبيعية للدولة، لتنتداه إلى بقية أعضاء المجتمع الدولي، لمعرفة نقاط قوته وضعفه.

اضطلعت تروستات الأدمغة، بسد الفجوة بين عالم الأفكار والتطبيق العملي، عن طريق توليد خيارات جديدة ومبتكرة في حقل السياسة الخارجية، وإحداث تغييرات جذرية في المصالح القومية للولايات المتحدة، وإعادة تحديد أولويات وأهداف هذه المصالح، من خلال نشاطها الفكري البحثي، مما أدى بشكل فعلي وملمس " إلى وضع الأسس والقواعد للإيديولوجيا الرأسمالية الأمريكية، والعمل على تعميق قدسيته على المستوى الخارجي " ، الأمر الذي نقل دور هذه الأدمغة من المستوى غير الرسمي إلى المستوى الرسمي؛ فتغلغل العديد منهم داخل المؤسسات الرسمية، وشغلوا مناصب سياسية عليا، فكان منهم رجل الدولة، والدبلوماسي، والاقتصادي، والقانوني، مشكلين بذلك أدوات تنفيذية وتشريعية، استطاعت أن تفعل فعلها في ترسيخ قناعاتها الإيديولوجية والسيكولوجية، والتأثير في سلطة الرئيس والكونغرس على حد سواء.

برزت منذ خمسينيات وستينيات القرن المنصرم، مجموعة من تروستات الأدمغة، أمثال بريجنسكي، وستانلي هوفمان، وهنري كيسنجر، الذين جمعتهم فترة زمنية واحدة، عملوا خلالها كزملاء في جامعة هارفارد، وتبادلوا المناصب ذاتها في الولايات المتحدة، حيث شغل كل من كيسنجر وبريجنسكي منصب مستشار الأمن القومي، كما جمعتهم أيضاً معاناتهم الشخصية المتشابهة، بسبب ويلات الحرب العالمية الثانية، وهجرتهم إلى الولايات المتحدة، وانحدارهم من أصول أوروبية حملت عداؤها الشديد للشيعوية، حيث لعب العامل الديني والإيديولوجي، دوراً بارزاً في تبلور مفهوم الرأسمالية - الليبرالية في الولايات المتحدة.

يُعد الثنائي كيسنجر وبريجنسكي، من أبرز العاملين في مراكز لأبحاث، والأهم بين تروستات الأدمغة، في تاريخ الولايات المتحدة المعاصر، فقد شكّل الإثنان نقطة تحوّل بارزة في تاريخ الإستراتيجية الأمريكية، التي مازالت ثوابتها الأساسية - إلى يومنا هذا - تسير بهدي ما روج له هذا الثنائي.

آمن بريجنسكي - كما كيسنجر - بالعداء الشديد للشيوعية، بسبب المعاناة الشخصية التي لحقت بأسرته وبلده بولندا، مما ترك لديه قناعات راسخة، بأن محرك السياسة الدولية هو الصراع.

وعلى هذا الأساس، يرى بريجنسكي أنّ أفعال العنف غير العادية، التي أرتكبت ضد بولندا، تركت أثراً كبيراً في تصورات العالم، وجعلته أكثر حساسية لحقيقة مفادها، أنّ قدراً كبيراً من السياسة أساسه الصراع . مقدماً بذلك نظرة جديدة في السياسة الخارجية الأمريكية، لاتقدم حلاً للمشكلات الدولية، بقدر ماهي ردة فعل لسيكولوجيا شخصية .

يمكن القول: لم يقدم بريجنسكي حلاً للتناقضات التي عانت منها السياسة الخارجية الأمريكية في تعاطيها مع المشكلات الدولية، بقدر ما اضطلع بنقل الصراع من القيادة النازية- الألمانية، إلى القيادة الرأسمالية - الأمريكية، حيث أبقى على مفهومي القوة والصراع استناداً لواقعية العلاقات الدولية في عصر الأمم المتحدة؛ كمنظمة تقوم على مبدأ المساواة في السيادة بين الدول كبيرها وصغيرها.

ركز بريجنسكي على دور العلم والعلماء في إحداث تغييرات جوهرية في العلاقات الدولية؛ وتحدث عن مجتمع ما بعد الصناعي، أو ما أسماه بـ " العصر التكنولوجي " القادر على التأثير في العقول ثقافياً ونفسياً واجتماعياً، فدعا إلى التوازن المتعدد الأطراف، لإقامة نظام تحالفي يتسق ويتناغم مع الثقافة الأمريكية، وبنية المجتمع الدولي؛ محدداً هذا التوازن باستقطاب أوروبا الغربية واليابان والصين؛ آخذاً بعين الاعتبار ضرورة مراقبة ودراسة تبدلات الظاهرة الدولية، كعملية متغيرة ومتبدلة ومستمرة ومركبة وحركية؛ مختصراً ذلك بنظريته الشهيرة المعروفة بـ "نظرية التقاطع convergence theory " ، التي أعتبر من خلالها، أنّ تعارض المصالح الدولية لا ينفي أبداً التقائها في نقطة تحقق مصالح جميع القوى، فالعالم حسب بريجنسكي "مدينة مضطرة للتعايش مع بعضها، ولكن لا بد لها من حاكم ومحكوم " . تكون فيه الولايات المتحدة هي الحاكم، حيث تحدث بريجنسكي عن أمركة العالم ، وأنّ " زعامة أمريكا ضرورية لفعالية دورها العالمي . "

لذلك نادى بريجنسكي بالمنظومة التعددية في النظام الدولي (الولايات المتحدة - أوروبا الغربية - اليابان - الصين)؛ كما أنتقد دور أمريكا ككلب حراسة للنظم الدكتاتورية المفسدة، فتحدث عن أهمية هيمنة الولايات المتحدة على العالم بدءاً من الجينز والديسكو والعادات، وانتهاءً بالسيطرة التكنولوجية، كما نادى بضرورة

تبعية الشرق الأوسط للاستراتيجية الأمريكية، معتبراً أن العالم الثالث - وخصوصاً الشرق الأوسط- هو الضحية المحشورة في زاوية التاريخ، وليس له إلا الارتباط بالغرب إذا ما أراد اللحاق بالعالم المتقدم، وأن معركة الولايات المتحدة الأيديولوجية والسياسية حول تنمية العالم الثالث، تبدأ بتكريس ارتباطه اقتصادياً بعملية الاقتصاد الرأسمالي، وهي العملية التي تحتاج إلى دبلوماسية جديدة ومتطورة مع تحديات العالم التكنولوجي، معتبراً أن ثورة العلم والتكنولوجيا، ستبدد النظام العالمي القائم على القطبية، لتكون نواة لنظام عالمي جديد تقوده القوة الأمريكية، فكرياً وعلمياً وتقنياً واقتصادياً، بما يتناسب والأبعاد الجديدة للاستراتيجية الأمريكية.

وإلى جانب كيسنجر وبريجنسكي، يتفق ستانلي هوفمان مع معاصريه، في العداء للنازية، بسبب المعاناة التي عاشها أيضاً في فرنسا، خلال فترة المنافي والهزيمة أثناء الحرب العالمية الثانية 1940-1944، مما شكل لديه قناعات راسخة حول السياسة الخارجية الأمريكية، دعا من خلالها إلى العقلانية في تغيير بنية هذه السياسة .

وكزملائه في الجامعة - بريجنسكي وكيسنجر - انطلق هوفمان من الخاص ( المعتقد والمعاناة و الإيديولوجيا ) إلى العام (مفهوم السياسة الخارجية )، إلا أنه يختلف عن سابقه بتركيزه أكثر على دور المجتمع الدولي والمنظومة العالمية في العلاقات الدولية وموازن القوى؛ والاعتراف بمبدأي المنافسة والتعاون ، أي أنه يتلاقى مع كيسنجر بمزجه مفهومي القوة والدبلوماسية في إطار الشرعية الدولية .

مع ملاحظتنا أن هوفمان استعمل مصطلح " التنافس " مما يعني أنه يعطي السياسة الخارجية طابعاً أخلاقياً في إطار الأمم المتحدة، على خلاف بريجنسكي وكيسنجر، اللذين اعتبرا الصراع أساساً لتوظيف الدبلوماسية والنظرية في السياسة الخارجية. مما يعني أن هوفمان ظل متأثراً بالنظرة الفرنسية التي تعطي أهمية لدور الأمم المتحدة في حل المشكلات الدولية.

وعلى قاعدة تقاسم النفوذ، يصنف هوفمان الدول إلى صغيرة تابعة، وأخرى حامية لهذه الدول، وهو ما أطلق عليه بمفهوم " الهرمية في إطار مرونة النظام الدولي " . لذلك شدد على ضرورة عدم التشكيك بالدبلوماسية من قبل الأنظمة والإيديولوجيات، معتبراً أن " التواطؤ أشد خطورة من العداء . "



لقد اتفقت دعوات تروستات الأدمغة ( كيسنجر - بريجنسكي - هوفمان )، كثالوث أسس لدور العلماء والأكاديميين منذ خمسينيات وستينيات القرن المنصرم، على فكرة قيادة وهيمنة الولايات المتحدة على العالم، من خلال السيطرة على الشرق الأوسط، بالرغم من اختلاف نظرتهم إلى مفهوم القوة والدبلوماسية في تعامل السياسة الخارجية الأمريكية مع هذا الشرق.

فبينما يؤمن بريجنسكي بالقوة والصراع والسيطرة الأمريكية؛ كأساس ومحرك للسياسة الخارجية، يُولي ستانلي هوفمان أهمية للدبلوماسية إلى جانب القوة، مع الأخذ بالمصادقية وعدم التواطؤ.

وأمام الرأيين السابقين، ينفرد هنري كيسنجر بنظرة خاصة لمفهوم السياسة الخارجية الأمريكية، فيؤكد على مسألة المزج بين القوة والدبلوماسية، في إطار المصلحة الذاتية للولايات المتحدة، ولكن دون الأخذ بأية اعتبارات تتعلق بالمصادقية، أي أنه يولي أهمية للواقعية البراغماتية، دون الأخذ بالحقوق والمطالب التاريخية، ودون التخلي - كلما لزم الأمر - عن النظام الدولي في عصر الأمم المتحدة .

### ثالثاً - المؤسسة الإعلامية، وصناعة الرأي العام :

لم يتجاهل المجتمع الدولي والمنظمات الدولية، دور الإعلام وخطورته في السياسة الدولية، كأحد الوسائل القادرة على اختراق الحدود الوطنية، والتدخل في السيادة الوطنية للدول، وذلك بسبب الدور الكبير الذي لعبه في السياسات الخارجية، وأثره في صناعة الرأي العام، إلى الحد الذي أحدثت معه وسائل الإعلام والدعاية، تغييرات واضحة على الصعيد الجيوبوليتيكي.

### 1- قواعد القانون الدولي العام، وواقع الإعلام الأمريكي:

إنَّ حرية الإعلام حق إنساني، والمحك لكافة الحريات التي تُكرّس الأمم المتحدة نفسها له، كعنصر أساسي لايمكن الاستغناء عن امتيازاته، وذلك بالسعي لكشف الحقائق دون تحامل، أو إساءة لاستعماله كسلطة تعمل على نشر المعرفة دون نوايا خبيثة .

لقد عُقدت العديد من المؤتمرات التي دعتُ إلى ضرورة تمتّع جميع الدول بحرية التدفق الحر للمعلومات المقترن بالحق في الاتصال ، ومن أهم هذه المؤتمرات على سبيل المثال، مؤتمر هلسنكي للأمن والتعاون

في أوروبا 1975، الذي أوصى بإعداد مقترحات لتسهيل نشر المعلومات بمزيد من الحرية، وعلى أوسع نطاق، وقد تمخضت عن المؤتمر " اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال International commission for the study of communication problems. " التي من مهامها العمل على إعادة النظر في مفهوم الأمن والتعاون في القارة الأوروبية، خصوصاً بعد تعاظم الصراع الإيديولوجي والحرب النفسية الدعائية، وذلك بالدعوة إلى احترام " مبدأ حرمة الحدود " ، Inviolability of frontiers ، وامتناع الدول عن أي فعل يشكّل تهديداً باستخدام القوة، بشكل مباشر أو غير مباشر، والامتناع عن أي مظهر من مظاهر هذه القوة لغرض تحريض دولة على أخرى، والتدخل في حقوقها السيادية ، كاشتقاق من مبدأ سلامة أراضي الدول واستقلالها السياسي، وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة ، حيث أخذ هذا المبدأ منحىً جديداً يتلاءم وتطور مفهوم القوة في العلاقات الدولية، الذي لا يقتصر على القوة التقليدية، لاسيما بعد بروز تحديات جديدة للأمن القومي والسيادة الإقليمية، تزامنت مع تنامي ثورة الاتصالات والتكنولوجيا، وتبادل المعرفة وتوسيعها، وتطور مفهوم السيادة ومبدأ عدم التدخل، واختراق الحدود التي لم تعد حدوداً جغرافية تقليدية، إلى الحد الذي مكنها من " اختراق مفهوم السيادة الوطنية، وتحطيم الجيوبوليتيك التقليدي عبر الغزو الإعلامي - التكنولوجي، كإشكالية لم تتوقف عند حدود الدولة الوطنية وحسب، إنما تجاوزتها إلى اختراق دور التنظيم الدولي المعاصر .

وعلى خلاف ذلك، اشتغلت المؤسسة الإعلامية في الولايات المتحدة الأمريكية بدور هام في توجيه المعلومات المؤثرة في صناعة القرارات داخلياً وخارجياً. فالولايات المتحدة تملك أكبر الوكالات العالمية، وهي وكالة " اسوشيتد برس"، التي تنقل التقارير الإخبارية من خلال 242 مكتباً في العالم، وعلى مدى 24 ساعة يومياً، وتنقل تقاريرها في 121 بلداً وبخمس لغات، وتستفيد منها 1700 صحيفة، و500 محطة إذاعية وتلفزيون، وتعكس في برامجها الخطوط الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية، ومصالح الأمن القومي، ساعداً على ذلك ميزة الاحتكار، كأحد ميزات النظام الإعلامي الأمريكي، حيث يسيطر مجموعة قليلة من أصحاب رؤوس الأموال والشركات العملاقة على صناعة الإعلام والاتصال والتقانة، بغية الترويج لصور نمطية ومواقف مسبقة، تصب في إطار الدعاية Propaganda ، التي جعلت من الإعلام - كحق ووسيلة لتوسيع المعرفة والتواصل - " مجرد وسيلة يتم توظيفها لتبرير سلوك وقناعات معينة من الأشخاص . "

من هذه النقطة بالذات، يتواطأ النظام السياسي، وتركيبه المجتمع الأمريكي في إطار الحرية الفردية التي ضمنها الدستور؛ على آلية صناعة القرار الأمريكي، وتوجه الاستراتيجية الأمريكية، بسبب التزاوج الخبيث بين المؤسسة الإعلامية واهتمامات الليبرالية الاقتصادية، التي لم يعد الإعلام بالنسبة لها وسيلة ربحية وحسب، بقدر ما أصبح أيضاً أداة للتأثير على المواقف السياسية، وذلك بتوجيهه نحو مصالح القوى التي تحتكر الاقتصاد، وتدافع عن إيديولوجياتها وقناعاتها في توجيه الاستراتيجية الأمريكية.

شكل اليهود أهم القوى والفئات داخل التركيبة المجتمعية في الولايات المتحدة، فهم يمتلكون غالبية وسائل الإعلام الأمريكية. فعلى سبيل المثال لا الحصر، أصبحت جريدة نيويورك تايمز New York Times منذ العام 1851، ملكاً لليهودي الأمريكي أدولف أوكس Adolf Ochs ، الذي عمل ناشراً في الصحيفة ذاتها، وعند وفاته ورث عنه إدارة الشركة، زوج ابنته الثري آرثر سولز برجر ( 1891 - 1968 )، وبعد قيام دولة إسرائيل، تبنت الصحيفة موقفاً شديداً للتأييد للدولة الوليدة. بالمقابل فقد كانت تروج لإقامة تحالف مع الاتحاد السوفياتي، يجمع إسرائيل والنظم العربية، لذلك كانت تضع على صفحاتها صوراً للجرائم الإسرائيلية، وتنتقد بشدة الاحتلال التوسعي في الأراضي العربية ، الأمر الذي أدى إلى انتشارها في كل أنحاء العالم، وحولها من شركة خاسرة إلى أهم وأكبر الصحف الأمريكية والعالمية.

ونرى أنّ هذه السياسة تأتي في إطار مايسمى في السياسة الإعلامية بـ " صناعة القبول"، حيث تقوم الوسيلة الإعلامية بالترويج للرأي والرأي الآخر، مع إعطاء مساحات ومواد، تحاول من خلالها إظهار حيادها، إلا أنها تصب في نهاية المطاف في هدفها الذي تعمل من أجله، ضمن خطة عمل ممنهجة لكسب أكبر عدد من المتابعين، وخلق نوع من التتميط الثقافي الإعلامي. تبعتها أيضاً صحيفة واشنطن بوست Washington post وتعد هاتين الصحيفتين، من أكثر الصحف التي يحرص على قراءتهما كبار صانعي القرار في الولايات المتحدة، بالإضافة لامتلاك اليهود صحيفة النيوزويك News week وغيرها من الوسائل الإعلامية الأخرى. حيث يسيطرون بشكل كامل على الشبكات التلفزيونية الأكثر متابعة، والأهم من حيث المصدر للأنباء في الولايات المتحدة والعالم، مثل ABC - CBC - NBC ، ويمتلكون أيضاً غالبية شركات النشر العالمية، مثل سيمون وشاستر Chauster & Simon وتايم وارنر تريند كروب Time

Warner tread group، وشركة راندوم هاوس Random House ، وهي الشركة الأولى في الولايات المتحدة في مجال الطباعة والنشر والتوزيع.

وفي مجال السينما، تظهر السيطرة التامة لليهود داخل المجتمع الأمريكي، فهم يمتلكون أعظم شركات الإنتاج، كشركة والت ديزني، التي يملكها اليهودي ميتشل أزنار، وشبكة تاتشي ستون، وتلفزيون فيستا، وشركة الكوابل التي يشترك فيها أكثر من 20 مليون مشترك، ويمتلك اليهودي جيرارد ليفين Gerard Levin مجموعة تايم وارنر الإعلامية، التي تعد أكبر شركة تلفزيونية في العالم بعد والت ديزني. وتتعرف إسرائيل في وسائلها الإعلامية، بسيطرة اليهود على المؤسسات الإعلامية الأمريكية، وتصف هذا النفوذ على أنه قد تجاوز مفهوم الأقلية اليهودية، ليتداه إلى الاعتراف العلني بدور اللوبي اليهودي والمنظمات الصهيونية، كشريك في إدارة السياسة الأمريكية.

وفي هذا الخصوص يتحدث الأدميرال توماس مور Thomas Mer، الرئيس السابق لهيئة الأركان المشتركة في الجيش الأمريكي، معترفاً بالتحكم اليهودي الإسرائيلي في الولايات المتحدة، وقدرة هذا التحالف في الحصول على أية معلومة قائلاً: " لم أرَ رئيساً أمريكياً أياً كان، يستطيع الوقوف بوجههم، فهم يحصلون على كل ما يريدون لدرجةٍ أصبحت معها امتنع عن تدوين أي شيء .. ولو علم الأمريكيون مدى سيطرة هؤلاء على حكومتنا، لحملوا السلاح وثاروا.

والسؤال الذي يُطرح: إلى أي حد استطاع الإعلام الأمريكي، أن يقوم بدوره في عملية صناعة القرار الخارجي، بالاستناد إلى مايتوفر لديه من معلومات عن الشعوب والدول الأخرى ؟. وما هو الدور الذي اضطلعت به هذه الوسائل في خدمة السياسة الخارجية الأمريكية، وفي تشكيل الرأي العام الأمريكي والعالمي.

## 2- صناعة الرأي العام:

قبل الحديث عن صناعة الرأي العام، يجدر التمييز بين المزاج العام public mood والرأي العام public opinion، فالمزاج العام: هو مجموعة الاتجاهات والمشاعر العامة، التي تسيطر على جيل معين إزاء القضايا الكبرى، وليس إزاء قضية معينة كما هو الحال في الرأي العام، فالمزاج العام ينصرف إلى التوجه العام للمواطنين إزاء السلطة في المجالات الخارجية والداخلية.

وإذا كانت السياسة الخارجية هي من صنع النخبة الأمريكية، إلا أن هذا المزاج يضع حدوداً لتلك السياسة، حيث أثبتت وقائع التاريخ الأمريكي، أن الرئيس الذي حاول معارضة المزاج العام في سياسته الخارجية كان مصيره الفشل .

وغالبا ما يتحدد مفهوم المزاج العام، إزاء قضايا تدخّل الولايات المتحدة في الشؤون الدولية (كفكرتي العالمية والانعزالية) . أما الرأي العام: فيقتصر على مجموعة آراء محددة في فترة قصيرة حول موضوع محدد من قضايا الداخل. ( على سبيل المثال: الرأي العام حول انضمام الولايات المتحدة لمنظمة الأمم المتحدة . )

وعلى هذا الأساس، فالمزاج العام، يتغير عبر فترات زمنية طويلة نسبياً، قد تمتد عقد أو عقدين من الزمن، أو من جيل إلى آخر. أما الرأي العام، فإنه يتقلب ضمن فترة زمنية قصيرة، وأزاء قضية محددة .

لقد حظي مفهوم الرأي العام بالعديد من التعاريف التي تناولها المؤلفون والكتاب في شتى الجوانب السياسية والاجتماعية والنفسية؛ إلا أنّ المتفق عليه بين هذه التعاريف، أنه اتجاه جماعة من الناس حول مشكلة أو حادثة معينة، يتكون عنها رأي لا يعطيه رأي آخر. فهو - من حيث المبدأ - الرأي السائد بين الأغلبية الواعية في فترة زمنية معينة، بالنسبة لقضية تمس مصالح الأغلبية.

وتعد ظاهرة الرأي العام ظاهرة مركبة، تتداخل فيها مجموعة من العوامل المختلفة، تتصل بتأثيرات سيكولوجية، حسب طبيعة الفرد وطبيعة الجماعة، كما تتداخل في تكوينه، مجموعة من المؤثرات الثقافية للمجتمع، وقيمه وسلوكياته .

وتُشكل عملية صناعة وتكوين الرأي العام، من أخطر ما يواجهه هذا الرأي، حيث يلعب صانعو الآراء وتعليقها دوراً رئيسياً في وضع المعلومات ومنهجتها، بما يتناسب وأهداف مرسومة لقناعات وأحكام مسبقة؛ مما يجعل من الحرية كمبدأ أساسي ضمّنهُ الدستور الأمريكي، سلاحاً ذي حدين، إذا ما أُسيئ استعمال هذه الحرية، لاسيما مع تحوّل صناعة الآراء وتكوين الرأي العام إلى حرفة تدار من القمة؛ بعيداً عن القاعدة الشعبية، التي غالباً ما يُطلب منها إبداء الرأي بعد أن يُمارس عليها تأثيرات عديدة، مما يهدد مفهوم الديمقراطية، التي وإن اعترفت للرأي العام بممارسة السلطة السياسية؛ إلا أنّ هذه الممارسة لا تعني أبداً تطبيق الديمقراطية، لأن الأخيرة هي الحكم الشعبي وليس التعبير الشعبي، وهو ما ينطبق على الرأي العام الأمريكي، الذي يقتصر

دوره كحكم لما هو مطروح أمامه من خيارات محددة، بموجب السياسة التي يضع محدداتها صانعو الرأي العام. فالانتخابات الرئاسية - على سبيل المثال - تتيح للناخب الأمريكي، أن يُعلن عن رأيه في سياسة الرئيس كل أربع سنوات، كما تخوله الانتخابات التشريعية، حق إبداء الرأي في أعضاء السلطة التشريعية، فيبدو المواطن الأمريكي في حالة تأهب دائم للانتخابات كل سنتين تقريباً.

ويظهر الرئيس كمنفذ للسياسة الخارجية بشكلها النهائي، من خلال حرصه في توجيه الرسائل والخطابات للأمم والكونغرس، لمعرفة مدى تجاوب الرأي العام مع سياسته، وهذه علة من علل السياسة الأمريكية، التي نتجت بسبب الآليات والطرق التي يُقاس ويُصنع بها الرأي العام، عن طريق "وسائل الإعلام التي تعطي صورة مشوهة عن حقيقة العقل الأمريكي"، أو عن طريق تقارير وفروع مكاتب مؤسسة الرئاسة (كما مر معنا).

بهذا المعنى، تصبح العلاقة بين الرأي العام والإعلام، أحد أهم الوسائل المؤثرة في صناعة القرار الأمريكي داخلياً وخارجياً، لاسيما وأنّ هذه الوسيلة أثبتت دورها في تثبيت دعائم السياسة الخارجية، من خلال ممارساتها الإعلامية المنهجية، خصوصاً على الصعيد الدولي، وفي إطار محدد إستراتيجية ثابتة، تخدم قنوات ومرجعيات راسخة لمالكي هذه الوسائل، وتوجهاتهم الفكرية والسياسية.

لقد أصبحت وسائل الإعلام الأمريكية وفروعها في العالم، الوسيلة الأكثر قوة في العالم، من خلال شركات إعلامية ودعائية عملاقة، قادرة على صناعة وتكوين الرأيين الأمريكي والعالمي، والمشاركة الفاعلة في العملية السياسية داخلياً، ورسم صورة لهذه السياسة، بالطريقة التي يريدها أصحاب الوسائل الإعلامية، على الصعيد الخارجي، بحيث أصبحت أداة للتفاوض مع الدول، من خلال ما يسمى بسياسة الهمس الدبلوماسي *Whispers diplomacy*، وذلك بتوجيه رسائل غير مباشرة عبر هذه الوسائل، والتعبير من خلالها عن الموقف الدولي للولايات المتحدة، إزاء مشكلة من المشاكل.

بهذا المعنى، لعبت وسائل الإعلام والدعاية في الولايات المتحدة الأمريكية، دوراً خطيراً في تعليب الرأي العام الأمريكي، بما يحقق مصالح وتوجهات الإدارة الأمريكية ومن وراءها. وفي هذا الخصوص، ينتقد "نعوم تشومسكي"، الدور السياسي لـ "حفنة من أقوياء رجال الحكم والمال والإعلام، الذين تهمهم بالدرجة الأولى

مصالحهم، التي تتقدم مصالح الشعب الأمريكي " ، من خلال تحديد وتقييد الرأي العام الأمريكي، بما يتوافق وتوجهاتهم.

ويتأكد رأي تشومسكي من الناحية الدستورية، فالرئيس يستمد سياسته من صورة الرأي العام عن طريق وسائل الإعلام، والحال ذاته ينطبق على أعضاء الكونغرس، الذين لا يمكن النظر إلى آراءهم كصورة حقيقية تعكس الرأي العام الذي يمثلونه، لسبب دستوري مؤداه، أنّ الدستور الأمريكي يعطي جميع الولايات - أياً كان عدد سكانها - الحق في أنْ تتمثل بشخصين في مجلس الشيوخ، الأمر الذي يحول دون وصول التعبير الفعلي للرأي العام، " فينقلب من قوة دفع لهذه السياسة إلى قوة تعطيل لها. "

إنّ فهم طبيعة الرأي العام، هي مسألة في غاية الأهمية، كما أنها عملية في غاية الصعوبة، فالأفراد لا يعبرون - حسب النظام الأمريكي - عن رأيهم بدون طلب من الجهات الرسمية، مما يجعل من عملية صناعة هذا الرأي، مجرد مسألة تقنية وفنية، تخضع لمعايير غالباً ما تكون لصالح الجهات التي تطلب من الأفراد آراءهم. الأمر الذي يجعل من عملية المشاركة غير المباشرة في السياسة الخارجية، تتأى عن الأهداف الوطنية الأمريكية، كما تتأى عن قناعات وآراء الشعب الأمريكي، إزاء قضية تمس مصالح بلادهم، فتصبح مكانة وسمعة ومبادئ الولايات المتحدة، مرهونة بآراء وسيكولوجيات وقناعات وإيديولوجيات مالكي المؤسسات الإعلامية وشركاتها العملاقة؛ التي غالباً ماتجد في علاقاتها مع دولة ما، حالة توافقية وعملية تعايش متبادل.

#### رابعاً- المجمع الصناعي العسكري Military Industrial complex :

كان أول ظهور لهذا المصطلح على يد الرئيس الأمريكي داويت إيزنهاور، الذي حذّر في خطاب الوداع بداية العام 1961 من العلاقة الخطيرة بين القاعدة الصناعية في البلاد، التي تتكون من مالكي الصناعات الحربية، وبين المؤسسة العسكرية ( البنتاغون ) وأصحاب السلطة في مجال الإنفاق العسكري . فعلى سبيل المثال، تحتل شركات لوكهيد مارتن Lockheed Martin وبيونغ Boeing ونورث غروب غرومان North group Grumman، المراتب الثلاث الأولى عالمياً من حجم سوق السلاح العالمي الإجمالي، وقد بلغ عدد العاملين في مجال الصناعات المتعلقة بالدفاع، حتى ثمانينيات القرن المنصرم، بنحو 3 ملايين

شخص متوزعين بين الإنتاج وخدمات البحث والتطوير، يقابله 25% من المهندسين والعلماء الأمريكيين العاملين وزارة الدفاع ، حيث تلتقي مصالح مالكي شركات الإنتاج الحربي والخدمات العسكرية - كمؤسسات غير حكومية - مع متنفذين في البنتاغون وأعضاء في الكونغرس، الذين يمتلكون القدرة على توجيه السياسة النقدية وتشريعها، الأمر الذي يخلق تآلفاً بين المصالح الخاصة والمؤسسات الرسمية العسكرية والتشريعية، و يترك تداعيات خطيرة للتحكم بالقرار السياسي الأمريكي.

وعلى هذا الأساس، سنتناول دور المجمع الصناعي العسكري، ودور شركات الإنتاج العسكري الدولية الخاصة، في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية، وتوصيف التكييف القانوني لها في ضوء القانون الدولي العام.

### 1- الصناعة العسكرية والسياسة الخارجية الأمريكية:

منذ الخطاب التحذيري للرئيس الأمريكي أيزنهاور عام 1961، والحكومات الأمريكية المتعاقبة، تضي على علاقتها مع المجمع الصناعي العسكري، نوعاً من السرية والتكتم، لعدم ثقة المواطنين الأمريكيين بشركات التصنيع الخاصة، وتعود هذه الثقافة لأسباب تاريخية، بسبب دورها بالكساد الاقتصادي الذي أصاب الولايات المتحدة في العام 1932. تزامن ذلك مع دعوات روزفلت بتعزيز دور القطاع الحكومي، بالاستعانة بالقطاع الخاص، وخلق علاقة تكافئية بينهما، بحيث يحمي كل منهما الآخر. غير أنّ ظروف الحرب العالمية الثانية، وحماس روزفلت في الانتصار، وما تركته هذه الحرب من خسائر اقتصادية، أدت إلى استبدال المؤسسات الرسمية (الديمقراطية) بمؤسسات رأس المال الخاص.

وهكذا، فقد أدى التزايد الكبير في حجم الاستثمارات المالية لشركات الإنتاج العسكري، وترابطها الوثيق بالإدارة الأمريكية، إلى ممارسة نفوذ واسع داخل المؤسسة الرسمية، والتدخل بسياساتها الداخلية والخارجية، مما مكن المجمع الصناعي العسكري من التغلغل والضغط على هذه المؤسسات، في سبيل تمرير صفقات شراء الأسلحة، ورفع ميزانية الدفاع الأمريكية.

والسؤال الأهم الذي يُطرح: ما هو موقع السياسة الخارجية الأمريكية، في ظل سيطرة المجمع الصناعي العسكري؟. وأين آل التصور الأصلي لمفهوم الأمن القومي الأمريكي، في مواجهة دوافع الربح للشركات



العلاقة الخاصة ومصالح مقاوليها ومتعايديها العسكريين، وما تخفيه هذه الدوافع من خلفيات إيديولوجية، أفرزت تزواجاً خبيثاً بين المال والسلطة، كثنائية يتأسس عليها المجمع الصناعي العسكري.

يجيب على هذا السؤال الباحث الأمريكي جيمس ليد بيتر James led better في كتابه " نفوذ لامبرر له Unwarranted influence"، موضحاً أنّ الخطر الذي تحدث عنه إيزنهاور، ليس المقصود به وقف عمليات الإنفاق العسكري، بقدر ما يريد من هذا الأنفاق، أن يكون متلائماً ومتناسباً مع مستجدات الحرب الباردة، خصوصاً بعد العام 1961.

ويفرق " ليد بيتر" بين مؤسسة عسكرية قادرة على حماية الديمقراطية الأمريكية، وأخرى تهدد الحرية في جميع أنحاء العالم، خصوصاً وأنّ إيزنهاور في سنواته الأخيرة في البيت الأبيض، كان قد غير قناعاته في جدوى الأسلحة النووية، وأصبح مؤمناً بضرورة الحد من ترسانتها.

ويرى " ليد بيتر " أنّ عبارة المجمع الصناعي العسكري، أصبحت متزامنة مع فكرة تجارة الحرب، التي تعود بالريح لتجار السلاح والمقاولين العسكريين، أولئك الذين يرى فيهم إيزنهاور، أنهم مجموعة من الأشخاص الذين " يشجعون ويطيّلون الحروب لتحقيق أرباح أكثر ". الأمر الذي دفع بوسائل الإعلام التي تتفق وأهداف أصحاب شركات التصنيع العسكري إلى مهاجمة إيزنهاور، ووصف خطابه بأنه خطاب سياسي للتأثير على إدارة الرئيس المقبل.

وعليه، سنتناول التكيف القانوني لهذه الشركات العسكرية الدولية الخاصة، التي تشكل العمود الفقري للمجمع الصناعي العسكري، محاولين تحديد مشروعيتها عملها في إطار القانون الدولي العام، والتفريق بينها وبين المرتزقة، وأهمية ذلك في تحديد عقيدة الاستراتيجية الأمريكية .

## 2- التكيف القانوني لشركات الإنتاج العسكري:

أدى ظهور فكرة المجمع الصناعي العسكري إلى حيز النقاش، وتنامي دور شركات الإنتاج العسكري، التي ولدت من رحم المجمع الصناعي العسكري، إلى إعادة النظر بتلك الشركات التي تقدم الخدمات العسكرية الأمنية الخاصة، لاسيما وأنها من وجهة النظر القانونية، يُنظر إليها كشركات تجارية مسجلة، وذات هياكل تنظيمية هدفها الربح، كدافع أساس لقيامها، دون أن يكون لها - من حيث المبدأ - غايات سياسية. ولكن

المشكلة تظهر في أداء هذه الشركات، كونها تعمل في أشد حالات الحرب خطورة، مما يجعلها على اتصال مباشر بالمدنيين الذين تحميمهم اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949، والبروتوكولان الإضافيان لعام 1977. أما الدول فإنها تلجأ إلى هذه الشركات بسبب العجز في الإمكانيات العسكرية من أسلحة وذخيرة ، وهو ما لا ينطبق على حالة الولايات المتحدة الأمريكية، كقوة اقتصادية وعسكرية عظمى.

لم تتطرق الاتفاقيات الدولية، لتكييف الوضع القانوني للشركات العسكرية والأمنية الدولية، ويعود ذلك لأسباب عديدة، منها حداثة الظاهرة قياساً بالعديد من الحالات العرفية التي أقرها وقونها القانون الدولي العام. أما الفقه الدولي، فقد انقسم في شأنها إلى رأيين:

**الرأي الأول - مؤيد :** ويقف وراءه أصحاب تلك الشركات والعاملون فيها، ويؤيدون حجتهم بأنه لافرق بينها وبين أية شركة عاملة في المجال الاقتصادي، بدليل وجود قوانين تنظم عملها في الولايات المتحدة ذاتها، سواء على صعيد القوانين الفيدرالية أو قوانين بعض الولايات، ويفرق أصحاب هذا الرأي بينها وبين المرتزقة، لأنها - على حد قناعاتهم - تحارب إلى جانب الحكومات الشرعية ذات السيادة، بالاستناد إلى ما أقره القانون الدولي العام، ومن الحق مساعدة الدول التي تتعرض للعدوان بالقتال إلى جانب القوات العسكرية النظامية؛ استناداً لنص المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، وحالة الأمن الجماعي.

**الرأي الثاني - معارض:** ويذهب أنصار هذا الرأي إلى عدم مشروعية هذه الشركات من حيث نشأتها ووجودها؛ واعتبار أفرادها مرتزقة، وأن وجودها يهدد السلم والأمن الدوليين، لأن آلية عملها، ظاهرة تعود إلى عصور ما قبل الجيوش النظامية. ويؤكد أصحاب هذا الرأي وجهة نظرهم، بالحجة التي ترى أن من بديهيات قيام الدولة الحديثة هو تشكيل الجيوش النظامية، ومع ذلك فقد استمر معها استخدام المرتزقة، سواء أثناء النزاعات ذات الطابع الدولي، أو وقت السلم لتنفيذ أعمال إرهابية، أو لقلب نظام معين، أو لاستخدامهم في المناطق الساخنة من العالم، للحصول على مزايا شخصية، حيث يشكل اللجوء إليهم بمثابة حرب غير معلنة ، ويتم استخدامهم على شكل جماعات ضاغطة، وبتمويل مالي يتجاوز بكثير ما تتقاضاه الجيوش النظامية، بغية تحقيق غايات سياسية.

لقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن الدولي، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، العديد من القرارات التي اعتبرت ممارسة وآليات الارتزاق، أعمال تهدد السلم والأمن الدوليين.

و رغم قِدَم ظاهرة الارتزاق، إلا أنه لم يُوضع لها تعريف إلا في العام 1977، كما اعتبرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم 2319 تاريخ 1964/12/14 الخاص بتعريف العدوان ، إن إرسال المرتزق للقيام بأعمال عنف عملاً من أعمال العدوان. ولم تتطرق الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى التفريق بين المرتزقة، وبين المتعاقدين مع شركات الإنتاج العسكري والأمني، بالرغم من التداخل والتشابه والتماثل في أداء وآليات ودوافع الربح المادي لدى كل من المرتزقة، والمتعاقدين العسكريين مع هذه الشركات.

وحتى نتوصل إلى التوصيف القانوني لهذه الشركات وآليات عملها في إطار مبادئ وقواعد القانون الدولي العام، وصولاً لتفريقها ومقارنتها مع أعمال المرتزقة، ومن ثم الحكم على مشروعيتها، كوسيلة من وسائل الاستراتيجية الأمريكية، لا بد لنا من توضيح مراحل عملية التعاقد مع هذه الشركات، في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي قسمناها إلى أربعة مراحل رئيسية:

**المرحلة الأولى:** وتبدأ بتكليف البنتاغون لإحدى شركات الإنتاج العسكري العملاقة، أو شركات الحماية الأمنية بتنفيذ مهمات معينة، حيث تقوم جهات في البنتاغون - غالباً ما يكون لها أسهم في هذه الشركات - بالتعاقد مع شركات معينة.

وتعد هذه المرحلة من أهم المراحل، على اعتبار أنها تتضمن رؤية البنتاغون في السياسة الخارجية، ودوافع عملية التعاقد واختيار الشركة المناسبة، فلا يتم التعاقد إلا مع شركات تتفق وقناعات الضباط المتنفذين في البنتاغون ورؤيتهم السياسية.

**المرحلة الثانية:** حيث تقوم شركة الإنتاج العسكري، أو شركة الحماية الخاصة، التي تعاقدت مع البنتاغون، للتعاقد مع شركات أصغر ( تعاقد من الباطن )، فتقوم هذه الشركات بتجنيد أفراد غالباً ما يكونوا جاهلين للشركة الأساسية المتعاقدة مع البنتاغون، وغالباً ما تكون الشركة الأخيرة غير مسجلة.

**المرحلة الثالثة:** ويتم في هذه المرحلة تسليم الأفراد الذين تم التعاقد معهم في الشركة غير المسجلة، إلى شركة مسجلة رسمياً ، ليتم بعد ذلك كتابة العقد بين هذه الشركة الجديدة والشخص الذي وقّع عليه الاختيار،

دون معرفته بمضمون العقد، الذي يتضمن بنوداً أساسية، منها التخلي عن حقه في الحياة والتأمين والمعاش، وتعتبر هذه العقود عقوداً سرية، لايجوز الاطلاع عليها، لأنها من أسرار هذه الشركات.

**المرحلة الرابعة والأخيرة :** ويتم فيها نقل المتعاقدين إلى أماكن عملهم عن طريق التعاقد مع شركة أخرى ، حيث تقوم الأخيرة بعملية توزيعهم، وتحديد أعمالهم، وتكليفهم بالمهام الموكلة إليهم، من أعمال عسكرية، أو فنية، أو أمنية.

وعلى هذا الأساس، ومن خلال النظر إلى مراحل التعاقد، نلاحظ مدى التطابق بين آلية عمل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، وبين أعمال المرتزقة، مما يجعل هذه الشركات الذراع والذريعة للمجمع الصناعي العسكري في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية، حيث تُظهر ممارسة هذه السياسة، مخالفتها لأبسط قواعد القانون الدولي العام، لاسيما ما تعلق منها بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والأهم من ذلك تعارضها مع الدور المنوط بالأمم المتحدة في تطبيق الآليات القانونية لنظام الأمن الجماعي؛ القائم على تعاون وتقاوم الدول الأقوى والأقدر على حفظ السلم والأمن الدوليين.

وهكذا تصبح ممارسات هذه الشركات، أمام استحقاقات تتعلق بالمساءلة الجنائية، كجرائم ذات اختصاص عالمي، كونها أعمال خارج الشرعية الدولية والقانون الدولي العام. وهو ما يضع المجمع الصناعي العسكري في الولايات المتحدة - كراعٍ ومنتج ومصدر ومشروع لهذه الشركات - أمام العديد من الأسئلة، لتحديد ماهية أدوات السياسة الخارجية الأمريكية، ومدى تعبيرها عن العقيدة العسكرية الأمريكية، ومدى التزامها بمبادئ وقواعد القانون الدولي العام.

#### **خامساً- الأحزاب السياسية:**

تتموضع الأحزاب السياسية - كمؤسسات إيديولوجية - بدرجات متفاوتة في تأثيرها في السياسة الخارجية، وفقاً لتعدد داخل التركيبة السياسية، ودرجة انضباطها، وهيكلتها، ووظيفتها. فكلما ازدادت الأغلبية البرلمانية للحزب السياسي، ازداد معها تأثيرها في التعامل الدولي. لذلك يأخذ النظام الرئاسي في الولايات المتحدة، نموذجاً خاصاً بين النظم السياسية، حيث تنحصر العملية الديمقراطية، بين حزبين (الحزب الجمهوري

والحزب الديمقراطي ( لاثالث لهما تقريباً، يهيمنان على السلطتين التنفيذية والتشريعية، في تقاسم واستئثار شديدين للسلطة، كل على حساب الآخر.

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، اتفق الحزبان الجمهوري والديمقراطي على سياسة خارجية واحدة. أما على الصعيد الداخلي، فإن النظام السياسي الأمريكي، يقوم من الناحية العملية، على أكثرية حاكمة وأقلية معارضة.

ونرى أنّ سبب هذه الهيمنة، واقتصار مفهوم التعددية على حزبين، إنما يعود لأسباب تاريخية، يمكن إرجاعها إلى مراحل تأسيس الجمهورية، وإقرار الدستور الأمريكي في العام 1787. حيث كان الاهتمام منصباً على مسألة الحفاظ على الاتحاد الفيدرالي والفصل بين السلطات، بالإضافة إلى الفلسفات التي كانت تسود المجتمع الأمريكي حينذاك، التي كانت تركز على الفرز الطبقي والعنصري، وتحول دون مشاركة النساء والملونين، واقتصار المشاركة السياسية على أصحاب الممتلكات من الذكور. لذلك فقد ظلت مسألة الحفاظ على الاتحاد، المصلحة المتوقعة العليا لدى المؤسسين الأوائل، وهو ما انعكس بشكل واضح على مفهوم الديمقراطية الأمريكية، فالحرب الأهلية التي خاضها الرئيس الأمريكي أبراهام لنكولن للتخلص من الرق، كانت تخفي وراءها أيضاً، إيمانه العميق بحتمية الاتحاد، أكثر من جوانبها الأخلاقية التي روج له الشماليون لتبرير الحرب ضد الجنوبيين، وفي ذلك يقول لنكولن: " إن أسمى هدف لي في هذا النضال هو إنقاذ الإتحاد، لا إلغاء نظام الرق أو بقاءه ، ولو كان في وسعي أن أنقذ الإتحاد من دون تحرير العبيد لفعلت . "

لقد أدى جمود الدستور الأمريكي، إلى الحيلولة دون التخلص من الكثير من العوائق، مما جعل هذا الدستور غير قادر على مواكبة التطورات التاريخية للمجتمع الأمريكي، وما انتابه من توسع سكاني بسبب الهجرة ، بالإضافة للتغيرات التي طرأت على هذا المجتمع سياسياً وفكرياً واقتصادياً.

وهكذا ظلّت العملية السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية، تقوم على حزبين سياسيين، هما الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي، كموروث سياسي راسخ منذ القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. فالرئيس الأمريكي ومنذ العام 1852، إما جمهورياً أو ديمقراطياً، الأمر الذي أعطى مفهوم الأحزاب السياسية مناخاً

خاصاً، استطاع أن يضبط التباين والاختلاف الشديدين في المجتمع الأمريكي، بحيث يصبح هذا الضبط مرجعية نهائية لضرورة الاتحاد والدفاع عن الفيدرالية؛ كفكرة تعود في أصولها لأفكار المؤسسين الأوائل.

وعلى هذا الأساس، ظلت فكرة مناهضة ظهور أحزاب جديدة، فكرة يتبناها ويدافع عنها الكثير من مفكري ومنظري الفكر السياسي الأمريكي، وحثهم في ذلك " أن أية محاولة لإصلاح الأحزاب لمنحها المسؤولية السياسية، ستغير التاريخ والمؤسسات السياسية الحديثة "، وهو ما جعل التركيبة السياسية الأمريكية، مرتبطة بثوابت السلوك السياسي المدعوم بالإطار الدستوري.

نتيجة لذلك، اتسم النظام الحزبي في الولايات المتحدة، بعدم وجود تعددية إيديولوجية، ف كلا الحزبين يؤمنان بالرأسمالية، كما يؤمنان بالقوة في العلاقات الدولية تحقيقاً لما يسميانه المصلحة الأمريكية العليا، ويقتصر الاختلاف بينهما على تحديد مفهوم القوة ووسائلها وطريقة استخدامها.

بهذا المعنى، فقد أدى غياب التعددية الحزبية على الطريقة البرلمانية، كما هو الحال في الأنظمة السياسية الأخرى، إلى تزايد نفوذ السلطة المركزية في التأثير على مجرى السياسة الأمريكية، استناداً لمبادئ الدستور في الفصل بين السلطات واستقلالها؛ كما ساعد مبدأ الحرية - كمبدأ دستوري - في دخول قوى غير حكومية، قادرة على تقديم الصورة التي تراها مناسبة للسلطات المركزية، التي تقف هي الأخرى عند حدود إيديولوجية، فالرأسمالية هي الموجه الوحيد للإيديولوجيا الإعلامية المسيطرة، وهي الحتمية الوحيدة لتطور المجتمع الأمريكي. مما جعل جميع الحلول السياسية الهامة، لا تخرج عن برامج الحزبين الجمهوري والديمقراطي، وأما ما عدا ذلك، فأنها مجرد سياسات هامشية.

وفي هذا الخصوص يقول جورج رولد: " إن الولايات المتحدة لا يحكمها نظام يقوم على حزبين كما يدعي البعض، بل على حزب واحد فقط، يدعي التعددية لتضليل الرأي العام، أما الرئيس فليس صاحب قرار، ولا يتعدى دوره إلا أن يكون خادماً لأصحاب الكلمة الفصل، وهم أصحاب الشركات المتعددة الجنسية، الذين تجمعهم هيئة تعرف باللجنة الثلاثية. "

وعليه، أخذت الديمقراطيات الليبرالية في الولايات المتحدة، بالاعتماد على سيطرة البرجوازيات وتأييدها. فعلى سبيل المثال، أنفقت في العام 1968 إحدى عشر من الأسر الأكثر ثراءً في الولايات المتحدة، مبالغ وصلت

إلى 300 مليون دولار، كما وصلت تكلفة الحملات الانتخابية في العام 1962 إلى 200 مليون دولار، وبلغت في العام 1968 إلى 400 مليون دولار، الأمر الذي يعطي ممثلي الأحزاب سلطات واسعة، بسبب الدعم اللا محدود لهم من قبل المؤسسات والقوى غير الرسمية، وهو ما أنتج " انحطاطاً تتحكم فيه الغرائز "، بسبب المرجعيات ذات البعد الشخصي للسلطة، الذي تمارسه قوى إيديولوجية ومالية معينة، جعلت من دور الحزبين الجمهوري والديمقراطي، دوراً متفقاً عليه في المسائل المحورية، لاسيما ما تعلق منها بالسياسة الخارجية الأمريكية، إلى الحد الذي تتلاشى معه الفروق بين الصقور والحمائم، فمنذ بداية القرن العشرين، والاختلافات في شأن السياسة الخارجية، تُشبه بالصقور والحمائم، فالجمهوريون ( الصقور ) كانوا استعماريون، والديمقراطيون ( الحمائم ) كانوا مقاومين للاستعمار. إلا أن هذه الأدوار كانت تتناوب بين الحزبين بين فترة وأخرى، حسب الظروف الدولية، ففي فيتنام كان الديمقراطيون حمائم، لكن في التسعينيات أيدوا التدخلات العسكرية في العالم، على عكس الجمهوريين الذين عادوا منذ بداية العام 2000 إلى عقيدة الصقور .

وتعززت عادة اتفاق الحزبين على سياسة خارجية واحدة، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فلا يجوز لأحدهما أن يعارض في السياسة الخارجية، لأنها سياسة الحزب الآخر، مما يجعل تقرير موقف أحد الحزبين من الآخر، يقوم على ضوء هذا الاتفاق، وليس لاعتبارات حزبية، الأمر الذي يتوجب معه تقادي الصراع في المواقف الوطنية .

وعلى أساس ذلك، سادت منذ بداية القرن العشرين، حالة من الوفاق الضمني بين زعماء الحزبين الجمهوري والديمقراطي، بسبب تقاسمهما لمصادر التمويل من قبل مؤسسات وقوى غير حكومية، مما يفرض أصولاً محددة وواضحة لقواعد اللعبة السياسية، التي تحدد في نهاية المطاف توجهات الاستراتيجية الأمريكية.

#### خاتمة

لقد أدى جمود الدستور الأمريكي، بعد قرنين من كتابته، إلى أفراز العديد من التناقضات التي حالت دون قدرته على ضبط عملية صناعة القرار الأمريكي، وصوغ التوجهات الحقيقية للشعب الأمريكي، ورؤيته في

الاستراتيجية النهائية لبلاده. فتحول مبدأ الفصل بين السلطات، الذي قصده المؤسسون الأوائل، كضابط لمأسسة العمل الحكومي إلى صراعاً وتقاسماً على السلطة بين مؤسسة الرئاسة ( السلطة التنفيذية) والكونغرس ( السلطة التشريعية).

وبسبب عدم قدرة الدستور على مواكبة التطورات التاريخية للمجتمع الأمريكي، وما انتابه من تحولات سياسية، واقتصادية، وفكرية، نقلت الصراع بين المؤسسات الدستورية، إلى صراع مجتمعي تقوده حفنة من البرجوازيات، التي وجدت ضالتها في الفهم الجامد لمبدأ الحرية، فكان لها اليد الطولى في صناعة القرار الأمريكي، من خلال تغلغلها داخل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وقدرتها على تعليب الرأي العام الأمريكي والعالمي، وصوغ التوجهات النهائية للاستراتيجية الأمريكية.

لقد أخذ اللوبي اليهودي، دور القوة الأساسية في احتكار صناعة السياسة الخارجية الأمريكية، عن طريق جماعته الضاغطة، والمولجة داخل المؤسسات المالية والسياسية، فقد شهدت مراحل مابعد ولادة "دولة إسرائيل" تحولاً فريداً في اهتمامات اليهود داخل المجتمع الأمريكي، وذلك بالانتقال من الاهتمام بالتجارة إلى الإتجار بالعمل السياسي، كهاجس راود النخب الفكرية والسياسية والاقتصادية، التي يشكل فيها اليهود والمؤيدون للصهيونية النسبة الأكبر منها داخل التركيبة الاجتماعية الأمريكية؛ لاسيما وأن هذه النخب، وجدت ضالتها الإيديولوجية والسيكولوجية، في دعم وحماية الدولة الوليدة، وضمان أمنها واستقرارها. فأصبح الشرق الأوسط مفهوماً مختزلاً بالمنطقة العربية.

لقد لعبت الإدارات الأمريكية المتعاقبة ومن وراءها، على وتر صناعة الأوضاع المتفجرة، وإدارة الصراع وليس حله، كآليات نجحت من خلالها في تأخير الانحدار الأمريكي، مما وضع العقيدة الاستراتيجية الأمريكية اليوم، أمام مأزق الانكفاء في التعاطي مع الأزمات الدولية، وهو الدور الذي لا يليق بمكانة ودور الولايات المتحدة في المجتمع الدولي، كما لا يليق بالشعب الأمريكي، كقدوة لشعوب العالم الحر، الأمر الذي يطرح العديد من الأسئلة، حول مستقبل القوة الأمريكية، وتحديد هوية السياسة الخارجية الأمريكية، لاسيما في



منطقة الشرق الأوسط، التي تشهد اليوم صعوداً لقوى إقليمية جديدة، أخذت على عاتقها دعم حركات الإسلام السياسي، في إطار صراع طائفي، يضع المنطقة بأكملها، أمام صراعات لاتبقي ولا تذر .

### الهوامش:

1. انظر: روسكو باوند، ضمانات الحرية في الدستور الأمريكي، ترجمة " محمد لبيب شنب "، (القاهرة: دار المعرفة، بدون تاريخ نشر)، ص 11 .
2. انظر: محمد المجذوب، القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان، أهم النظم الدستورية السياسية في العالم، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، 2002، )، ص 204.
3. انظر: دافيد كوشمان كويل، النظام السياسي في الولايات المتحدة، ترجمة " توفيق حبيب، تقديم: على ماهر، (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1955)، ص 118 ، 120.
4. – Merril D. Peterson, The Jefferson Image in American Mind, (New York: Oxford university Press, 1960), p.113.
5. انظر: كافيين رايلي، الغرب والعالم، ترجمة " عبد الوهاب المسيري، ووجدي عبد السميع"، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، 1986)، ص 142.
6. انظر الدستور الأمريكي.
7. انظر: دافيد كوشمان كويل، النظام السياسي في الولايات المتحدة، مرجع السابق، ص 41.
8. <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=727>

9. انظر: محمود خلف، " أجهزة المخابرات الأمريكية، الهياكل التنظيمية والمهام الرئيسية "، مجلة السياسة الدولية، العدد 156، ( القاهرة: مركز الدراسات السياسية بالأهرام ، 2004)، ص 326.
10. انظر: وائل محمد إسماعيل، " وكالة الأمن القومي الأمريكية "، محطات استراتيجية، العدد 26، ( القاهرة: مركز الدراسات الدولية، 2000)، ص 1، 2.
11. انظر: عبد الحسين شعبان، الصراع الإيديولوجي في العلاقات الدولية وتأثيره على العالم العربي، ( اللاذقية: دار الحوار للنشر والتوزيع، 1985)، ص 47، 48.
12. انظر: بهاء أحمد بدر، الأمن القومي، إطار نظري، ( القاهرة: سلسلة معهد البحوث والدراسات /3، 2001)، ص 23، 26.
13. انظر: محمد عبد العزيز ربيع، صنع السياسة الأمريكية والعرب، ( عمان: دار الكرمل، 1990)، ص 34. وما بعدها.
14. انظر Dal R.Herspring, The Pentagon and Presidency Civil-Military Relation from FDR to Georg w.Bush, (New York: Simon and Schuster, 2ed, 2006), pp 99 -103.
15. انظر: سليمان عبد القهار صابر، " الأبعاد الاقتصادية الأمريكية في صراع المصالح الدولية وآفاق مستقبلها"، مجلة المستقبل، العدد 4، ( بيروت: نيسان، 2000)، ص 8.
16. Dal R.Herspring, The Pentagon and Presidency, op. cit, pp. 204 – 206
17. انظر: اندريه هوريو، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، ترجمة " علي مقلد وآخرون "، الجزء الأول، (بيروت: الأهلية للنشر، 1974)، ص 299.
18. - Jon D.Lee, The Political, System of U.S.A,( London: Faber ,2ed. 1975),pp. 127.

19. الدستور الأمريكي - المادة 2، ف 2 .
20. انظر: كيلون روستر، النظام الرئاسي الأمريكي، ترجمة " علي البطان "، ( بيروت: دار النهضة العربية، 1953)، ص 50 .
21. دافيد كوشمان، النظام السياسي في الولايات المتحدة .. ، مرجع سابق 118 .
22. كمال غالي، مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية، ط2، ( دمشق: مطبعة دمشق، 1976 )، ص 201
23. انظر: فاضل زكي، السياسة الخارجية، (بغداد: مطبعة شفيق 1986)، ص 164 .
24. انظر: محمود مصطفى صفوة، الجمهورية الحديثة، ( الإسكندرية: مطبعة الإسكندرية، 1969)، ص71.
25. - Emes Tiofful, The American System of Government,(New York: Fredrick Apraege, 1965), p.38.
26. انظر David P.Fidler, American Politics, (Boston: MA Person Custom Publishing, 2003), pp. 233 - 237 .
27. انظر : الدستور الأمريكي، المادة 1، ف 8 .
28. المرجع ذاته.
29. انظر : الدستور الأمريكي، المادة 1، ف 8، والمادة 2 ، ف 2 ، 2.
30. انظر : عبد الفتاح العوض، " مفهوم السياسة الخارجية والأداء الدبلوماسي " ، مجلة الدبلوماسي، العدد 18، (المملكة العربية السعودية: كانون الأول 1996)، ص 42 وما بعدها.

31. – Charles Wolf, Jrbrain Rosen, Public diplomacy, How to Think about and Improve it, (California : RAND Corporation, 2004), p. 3.
32. نظر: محمود خيرى عيسى، " الديمقراطية وجماعات الضغط"، المجلة المصرية للعلوم السياسية، العدد 22، (القاهرة: كانون الثاني 1963)، ص 102.
33. انظر: صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، (بغداد: المكتبة الوطنية، 1986)، ص 355.
34. انظر: كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، (الكويت: الربيعان للنشر، 1987)، ص 168.
35. انظر : آسيا الميهي، " الرأي العام في السياسة الخارجية الأمريكية"، السياسة الدولية، العدد 127، ( القاهرة: مركز الدراسات للأهرام، كانون الثاني، 1997)، ص 90.
36. جان ميثو، جماعات الضغط في الديمقراطية الفرنسية، ترجمة " دار عويدات، (بيروت: دار عويدات للنشر والتوزيع، ط1، 1971)، ص 19.
37. جيمس لي راي، مستقبل العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، مفترق طرق، ترجمة " محمد مشعل"، (بيروت: دار النهضة العربية، ط1، 1987)، ص 19.
38. انظر Carl Gresham, The Foreign policy of America labor Beverly ails, Washington Papers Series, No 29, 1975, pp 3- 5.
39. لويد جنس، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة " محمد أحمد مفتي، محمد أحمد سليم"، ( المملكة العربية السعودية: مطبوعات جامعة الملك سعود، ط1، 1989)، ص 156.
40. انظر: فواز جرجس، السياسة الأمريكية تجاه العرب، كيف تُصنع، ومن يصنعها؟، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1998)، ص 77 وما بعدها.

- Jeffrey H. Brrbaum, The lobbyist, How Influence Peddlers cet Their Way in 41.  
Washington, (New York:New York Times Books, 1992), p.13 .
- Norman Finkelstein, The Holocaust Industry,( London, New York: verso 42.  
publisher, 2000), pp. 103 – 139.
- Benjamin Ginsberg, The Fatal Embrace, Jews and the State,( Chicago: 43.  
Chicago University Press, 1993), p. 103.
- Norman Finkelstein, The Holocaust Industry, op.cit, p.149. 44.
- John Mearsheimer, The Israel lobby and U.S Foreign Policy, Department of 45.  
Political Science,(Chicago: University of Chicago, 2006), p. 6.
46. انظر : جانيس تيري، " دور جماعات الضغط في تشكيل سياسات الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط"، مجلة المستقبل العربي، العدد 216، ( بيروت: تشرين الثاني، 2000)، ص 10 .
47. إسماعيل صبري مقلد ، نظرية السياسة الدولية، (الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1997)، ص 34، 35.
- Jams G. McCann, The Global, " Go To Think Tanks 2009 ", Think Tanks 48.  
and Civil Societies program,Final United Nation, University Edition, January 2010,  
p. 65 .

49. انظر: محمد عبد العزيز ربيع، صنع السياسة الأمريكية والعرب، (الأردن: منشورات الكرمل، 1999)، ص 117.

50. من أبرز الدراسات التي قدمتها مراكز الأبحاث، واعتمدها الولايات المتحدة في إستراتيجيتها، البحث الذي قدمه مركز بحوث العلاقات الدولية في جامعة هارفارد، والمقدم إلى اللجنة الخارجية لمجلس الشيوخ الأمريكي عام 1960 بعنوان: "الإيديولوجيا والشؤون الخارجية". انظر: ميشيل فاديا، الإيديولوجيا، وثائق من الاصول الفلسفية، ترجمة " أمينة رشيد، سيد البحرأوي، ( بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر ط1 1982 )، ص 102 وما بعدها.

51. انظر - James G.McGann, The Think Tanks Index, Foreign policy, January-February 2009, pp.82 - 84.

52. James G.McGann, " The Think Tanks and Civil Societies Program, op. cit, p.66.

53. خالد عبد الله، " البنية السياسية الأمريكية ودورها في صنع القرار"، مجلة شؤون عربية، العدد 111، ( القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، خريف 2002)، ص 36.

54. انظر -Zbigniew Brzezinski, Interview on Al-Jazeera English-13-11-2006  
Http:\\www.aljazeera.com\\programmes\\ 2010\\2\\2010\\27 \\346397311.html.

55. 10-زيبينغو بريجنسكي، بين عصرين، أمريكا والعصر التكنولوجي، ترجمة وتقديم " محجوب عمر"، (بيروت: دار الطليعة، ط1، 1980)، ص 9.

56. المرجع ذاته.

– Zbigniew Brzezinski, Power and Principle, Memories of The National Security Adviser 1977 – 1981,( New York:Farrar, Straus, Giroux, 1983), p 123.

58. انظر: زبينغيو بريجنسكي، بين عصرين، مرجع السابق، ص 10 وما بعدها . - وفي الموضوع ذاته انظر : ميشال بوغنون، أمريكا التوليتارية، الولايات المتحدة والعالم ، إلى أين ؟ - ترجمة " خليل محمد خليل "، (بيروت: دار الساقى، ط1، 2002)، ص 542.

– Stanley Hoffman, Gulliver,s Troubler, or The Setting of American Foreign Policy, (New York: published for the council Foreign Relations by McGraw Hill, 1968), pp.99– 120.

Stanley Hoffman, Duties beyond Borders, on The limits and Possibilities of Ethical International Politics,(New York: Syracuse University Press,1981), pp. 55– 82 .

Ibid 61.

62. انظر : فتحي الإبياري، الإعلام العالمي، ( القاهرة: دار المعرفة الجامعية، ط1، 1985)، ص 30 ، 76 .

– Conference on Security and Co- operation in Europe, Final act, Helsinki 1/8/1975, Article (1) – paragraph (3) . [www.hri.org/2FAOCS/2FHelsinki75.html](http://www.hri.org/2FAOCS/2FHelsinki75.html).

– Ibid,Declaration on principles Guiding Relation between participating stats ( Refraining from the threat or use of force ).

65. انظر: ميثاق الأمم المتحدة، المادة2، فقرة4.
66. انظر: مقالتنا "السوريون وأزمتهن، تحديات العرقنة والعبور"، صحيفة الفرات، العدد 1923، ( سورية: منشورات وزارة الإعلام السورية، مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع، الافتتاحية، تاريخ 16/10 / 2011 )، ص1. وعلى الرابط <http://il.furat.alwehda.gov.sy> :
67. – John Harding, stereotype international Encyclopedia of the social sciences, Vol: 4. New York, Macmillan company and the Free press,1968,p.259.
68. – <http://ar.Wikipedia.org>.
69. – John Mearsheimer and Stephen Walt, The Israel Lobby and U.S Foreign Policy,(New York: publisher Farrar, Strauss and Giroux, 2007), p. 188
70. – paul Findly, The Dare to Speak out, People and Institutions Confront Israel,s,(New York: publisher Lowrence Hill, 1985), p.16 .
71. انظر: أحمد أبو زيد، سيكولوجيا الرأي العام ورسائله الديمقراطية، ( القاهرة: عالم الكتب، 1968)، ص 9.
72. المرجع ذاته.
73. انظر: محمد منير حجاب، أساسيات الرأي العام، ( الإسكندرية: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط2، 1998)، ص 241 .
74. روي مكريديس، مناهج في السياسة الخارجية في دول العالم، ترجمة " حسن صعب"، ( بيروت: دار الكتاب العربي بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، ط2، 1966)، ص 389.



75. انظر: سيمون سرفاتي، وسائل الإعلام والسياسة الخارجية، ترجمة " محمد مصطفى غنيم "، ( القاهرة: الجمعية المصرية للنشر والمعرفة والثقافة العالمية، 2001 )، ص 27، 29 .
76. انظر: ادموند غريب، " الإعلام الأمريكي والعرب"، مجلة المستقبل العربي، العدد 260 ، ( بيروت: تشرين الأول، 2000)، ص 71.
77. انظر: نعوم تشومسكي، ماذا يريد العم سام، تعريب " عادل المعلم"، تقديم محمد حسنين هيكل، ( القاهرة: دار الشروق، ط1، 1998)، ص69.
78. روي مكريديس، مناهج في السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص 390، 391 .
79. انظر Grad J. De Groot, British Society in The Era of the Great War, ( New Yorkm , London: Longman, 1996), p. 5 .
80. انظر : إليزابيث سكونز وآخرون - الإنفاق العسكري، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي - ترجمة " حسن حسن وعمر الأيوبي"، ( بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الكتاب السنوي، 2005 )، ص 559، 571. - وفي الموضوع ذاته انظر : مالك عوني، " صناعة الدفاع وإستراتيجية الولايات المتحدة الأمنية، تحولات مابعد الحرب الباردة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 138، ( القاهرة: ، مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام، ، تشرين الأول 1999)، ص 77، 78.
81. - James Ledbetter, Unwarranted Influence, Dwight D. Eisenhower and the MilitaryIndustrial complex, (New Heaven: Yale University press, 2010),pp. 10.15.
82. انظر: السيد مصطفى أحمد أبو الخير، مستقبل الحروب، ( القاهرة : دار أيترك للطباعة والنشر والتوزيع، 2008)، ص 319 وما بعدها.

83. انظر: السيد مصطفى أحمد أبو الخير، النظرية العامة للأحلاف العسكرية، ( القاهرة: دار أيترك للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص 355.

84. انظر: أحمد أبو الوفا، القانون الدولي الإنساني، دليل التطبيق على الصعيد الوطني، ( القاهرة: إصدارات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2003)، ص 172.

85. انظر : قرارات مجلس الأمن الدولي رقم 239 تاريخ 10 / 6 / 1967 ، والقرار رقم 405 تاريخ 14 / 4 / 1977 ، والقرار 419 تاريخ 24 / 12 / 1977 ، والقرار رقم 946 تاريخ 1 / 12 / 1981 ، والقرار رقم 407 تاريخ 28 / 5 / 1982.

86. انظر: اتفاقية الوحدة الأفريقية بشأن القضاء على أنشطة المرتزقة، التي اعتمدها مؤتمر رؤساء وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في دورته العادية الرابعة عشر في الفترة من 2 - 5 / 6 / 1977، مجلة آفاق أفريقية، العدد 20، (القاهرة: إصدارات الهيئة المصرية العامة للاستعلامات)، ص 2 ، 3.

87. -Jon D. Michaels, Privatization,s Pretensions,(Los Angeles: University of California, school of law, 2010). -  
[http://papers.ssrn.com/so13/papers.cfm? Abstract\\_id=169630?](http://papers.ssrn.com/so13/papers.cfm? Abstract_id=169630?)

- Ibid. 88.

- Ibid. 89.

- Ibid. 90.

91. انظر Andrew Hacker, Tow Nation, Black and white separate, Hostile, Unequal, Expanded and Updated, (New York : Ballantin Books,1995),pp47-82.

92. ميشيل كرد زير، أزمة الديمقراطية ، ترجمة " محمد فاروق "، ( الإسكندرية: دار العلم للطباعة، 1975)، ص 30.

93. انظر: بيتر فيليس، الرقابة والتعتيم في الإعلام الأمريكي، ترجمة "، ( القاهرة: دار الشروق، ط1، 2007)، ص 97 وما بعدها .

94. مجموعة من كبار الحقوقيين الدوليين، محاكمة ريغان، ترجمة " بيومي قنديل "، ( القاهرة: كتاب الأهالي، 1985)، ص 11.

95. ألان دي بنوا، " أزمة الديمقراطية"، مجلة الوحدة، العدد 7، ( الرباط: المجلس القومي للثقافة ، نيسان، 1985)، ص 129 .

96. انظر: روي مكريديس، مناهج في السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص 385.

## قائمة المراجع

أولاً- الكتب باللغة العربية:

1. أبو الخير، السيد مصطفى أحمد، النظرية العامة للأحلاف العسكرية، ( القاهرة: دار أيترك للطباعة والنشر والتوزيع، 2005).
2. أبو الخير، السيد مصطفى أحمد، مستقبل الحروب، ( القاهرة: دار أيترك للطباعة والنشر والتوزيع، 2008).
3. أبو الوفا، أحمد، القانون الدولي الإنساني، دليل التطبيق على الصعيد الوطني، (القاهرة: إصدارات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2003).
4. أبو زيد، أحمد، سيكولوجيا الرأي العام ورسالته الديمقراطية، ( القاهرة: عالم الكتب، 1968).
5. الإبياري، فتحي، الإعلام العالمي، ( القاهرة: دار المعرفة الجامعية، ط1، 1985).
6. الأسود، صادق، علم الاجتماع السياسي، ( بغداد: المكتبة الوطنية، 1986).
7. بدر، بهاء أحمد ، الأمن القومي، إطار نظري، ( القاهرة: سلسلة معهد البحوث والدراسات (3)، 2001).

8. بريجنسكي، زينغو، بين عصرين، أمريكا والعصر التكنولوجي، ترجمة وتقديم " محجوب عمر "، ( بيروت: دار الطليعة، ط1، 1980).
9. بوغنون، ميشال، أمريكا التوليتارية، الولايات المتحدة والعالم ، إلى أين ؟ - ترجمة " خليل محمد خليل "، ( بيروت: دار الساقى، ط1، 2002).
10. تشومسكي، نعوم، ماذا يريد العم سام، تعريب" عادل المعلم"، تقديم محمد حسنين هيكل، ( القاهرة: دار الشروق، ط1، 1998).
11. جنس، لويد، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة " محمد أحمد مفتي، محمد أحمد سليم "، ( المملكة العربية السعودية: مطبوعات جامعة الملك سعود، ط1، 1989).
12. حجاب، محمد منير، أساسيات الرأي العام، ( الإسكندرية: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط2، 1998 ).
13. راي، جيمس لي، مستقبل العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، مفترق طرق، ترجمة " محمد مشعل "، ( بيروت: دار النهضة العربية، ط1، 1987).
14. رايلي، كافيين، الغرب والعالم، ترجمة " عبد الوهاب المسيري، ووجدي عبد السميع"، ( الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، 1986).
15. ربيع، محمد عبد العزيز، صنع السياسة الأمريكية والعرب، (عمان: دار الكرمل، 1990).
16. روستر، كليون، النظام الرئاسي الأمريكي، ترجمة " علي البطان "، ( بيروت: دار النهضة العربية، 1953 ).
17. زكي، فاضل، السياسة الخارجية، ( بغداد: مطبعة شفيق، ط1 - 1986 ).
18. سرفاتي، سيمون، وسائل الإعلام والسياسة الخارجية، ترجمة " محمد مصطفى غنيم "، ( القاهرة: الجمعية المصرية للنشر والمعرفة والثقافة العالمية، 2001 ).

19. سكونز، إليزابيث، الإنفاق العسكري، التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، ترجمة " حسن حسن وعمر الأيوبي "، ( بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الكتاب السنوي، 2005 ).
20. سليم، محمد السيد، تحليل السياسة الخارجية، ( القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1998 ).
21. صفوة، محمود مصطفى، الجمهورية الحديثة، ( الإسكندرية: مطبعة الإسكندرية، ط1، 1969 ).
22. عبد السلام، محمد أنور، التجربة الاتحادية الأمريكية وقيمتها للوحدة العربية، ( القاهرة: مكتبة الانجلو مصرية، 1974 ).
23. غالي، كمال، مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية، ( دمشق: مطبعة دمشق، ط2، 1976 ).
24. فيليس، بيتر، الرقابة والتعتيم في الإعلام الأمريكي، ترجمة " دار الشروق "، ( القاهرة: دار الشروق، ط1، 2007 ).
25. كرد زير، ميشيل، أزمة الديمقراطية، ترجمة " محمد فاروق "، ( الإسكندرية: دار العلم للطباعة، 1975 ).
26. كويل، دافيد كوشمان، النظام السياسي في الولايات المتحدة، ترجمة " توفيق حبيب، تقديم: على ماهر، ( القاهرة: مكتبة الخانجي، 1955 ).
27. المجذوب، محمد، القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان، أهم النظم الدستورية السياسية في العالم، ( بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، 2002 ).
28. مقلد، إسماعيل صبري، نظرية السياسة الدولية، ( الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1997 ).
29. مكريديس، روي، مناهج في السياسة الخارجية في دول العالم، ترجمة " حسن صعب "، ( بيروت: دار الكتاب العربي بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، ط2، 1966 ).
30. المنوفي، كمال، أصول النظم السياسية المقارنة، ( الكويت: الربيعان للنشر، 1987 ).

31. ميثو، جان، جماعات الضغط في الديمقراطية الفرنسية، ترجمة " دار عويدات"، ( بيروت: دار عويدات للنشر والتوزيع ، ط1، 1971. )

32. هوريو، اندريه، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، ترجمة " علي مقلد وآخرون"، الجزء الأول، ( بيروت: الأهلية للنشر، 1974. )

ثانياً- الكتب باللغة الأجنبية:

1. Brrbaum , Jeffrey H.,The lobbyist, How Influence Peddlers cet Their Way in Washington, (New York:New York Times Books, 1992).

2. Brzezinski, Zbigniew, Power and Principle, Memories of The National Security Adviser 1977 – 1981,( New York:Farrar, Straus, Giroux, 1983).

3.Fidler, David P., American Politics, (Boston: MA Person Custom Publishing, 2003). 4.Findly, paul, The Dare to Speak out, People and Institutions Confront Israel,s,(New York: publisher Lowrence Hill, 1985).

:5. Ginsberg, Benjamin, The Fatal Embrace, Jews and the State,( Chicago Chicago University Press, 1993).

6. Grad J. De Groot, *British Society in The Era of the Great War*, ( New York , London: Longman, 1996).
7. Hacker, Andrew, *Tow Nation, Black and white separate, Hostile, Unequal, Expanded and Updated*(New York:Ballantin Books,1995).
8. Herspring, Dal R., *The Pentagon and Presidency Civil–Military Relation from FDR to Georg w.Bush*, (New York: Simon and Schuster,2ed, 2006).
9. Hoffman, Stanley, *Gulliver,s Troubler, or The Setting of American Foreign Policy*, (New York: published for the council Foreign Relations by McGraw Hill, 1968).
10. McGann, James G., *The Think Tanks Index, Foreign policy, January–February 2009*. 11. Mearsheimer , John, and Stephen Walt, *The Israel Lobby and U.S Foreign Policy*,(New York: publisher Farrar, Strauss and Giroux, 2007).
21. Mearsheimer , John, *The Israel lobby and U.S Foreign Policy*, Department of Political Science,(Chicago: University of Chicago, 2006).
13. Norman Finkelstein, *The Holocaust Industry*,( London, New York: verso publisher, 2000)
14. Stanley Hoffman, *Duties beyond Borders, on The limits and Possibilities of Ethical International Politics*,(New York: Syracuse University Press,1981.



15. Peterson , Merril D., The Jefferson Image in American Mind, (New York: Oxford university Press, 1960).
16. Tiofful, Emes, The American System of Government,(New York: Fredrick Apraeger, 1965).,17. Ledbetter, James, Unwarranted Influence, Dwight D. Eisenhower and the Military Industrial complex,(New Heaven: Yale University press, 2010).
18. Wolf, Charles, Jrbrain Rosen, Public diplomacy, How to Think about and Improuve it, (California : RAND Corporation, 204).

ثالثاً- الدوريات:

1. إسماعيل، وائل محمد، " وكالة الأمن القومي الأمريكية "، محطات استراتيجية، العدد 26، ( القاهرة: مركز الدراسات الدولية، 2000).
2. بنوا، ألان دي، " أزمة الديمقراطية"، مجلة الوحدة، العدد 7، ( الرباط: المجلس القومي للثقافة، نيسان، 1985 ).
3. تيري، جانيس، " دور جماعات الضغط في تشكيل سياسات الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط "، مجلة المستقبل العربي، العدد 216، بيروت: السنة 23، تشرين الثاني، 2000).
4. الجويلي، عمر، " العلاقات الدولية في عصر المعلومات "، السياسة الدولية، العدد 123، ( القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1996).
5. خالد، عبد الله، " البنية السياسية الأمريكية ودورها في صنع القرار "، مجلة شؤون عربية، العدد 111، ( القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، خريف 2002).

6. خلف، محمود، " أجهزة المخابرات الأمريكية - الهياكل التنظيمية والمهام الرئيسية "، مجلة السياسة الدولية، العدد 156، ( القاهرة: ، مركز الدراسات السياسية بالأهرام، العدد 156، نيسان، 2004).
7. الشاكر، محمد خالد، " السوريون وأزمتهن، تحديات العرقنة والعبور"، صحيفة الفرات، العدد، 1923، ( سورية: منشورات وزارة الإعلام السورية، مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع، 2011).
8. صابر، سليمان عبد القهار، " الأبعاد الاقتصادية الأمريكية في صراع المصالح الدولية وآفاق مستقبلها"، مجلة المستقبل، العدد 4 ، ( بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، نيسان، 2000).
9. العوض، عبد الفتاح، " مفهوم السياسة الخارجية والأداء الدبلوماسي"، مجلة الدبلوماسي، العدد 18، ( المملكة العربية السعودية: إصدارات وزارة الخارجية، كانون الأول ، 1996).
10. عونى، مالك، " صناعة الدفاع وإستراتيجية الولايات المتحدة الأمنية ، تحولات ما بعد الحرب الباردة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 138، ( القاهرة: مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام، تشرين الأول 1999).
11. عيسى، محمود خيرى، " الديمقراطية وجماعات الضغط"، المجلة المصرية للعلوم السياسية، العدد 22، ( القاهرة: كانون الثاني، 1963).
12. غريب، ادموند، " الإعلام الأمريكي والعرب"، مجلة المستقبل العربي، العدد 260، ( بيروت: السنة 28 تشرين الأول، 2000).
13. الميهي، آسيا، " الرأي العام في السياسة الخارجية الأمريكية"، السياسة الدولية، العدد 127، (القاهرة: مركز الدراسات للأهرام، كانون الثاني، 1997).

الانترنت:

1-<http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=727>

2-Zbigniew Brzezinski, Interview on Al-Jazeera English-13-11-2006.  
Http:\\www.aljazeera.com\\programmes\\ 2010\\2\\2010\\27 \\346397311.html

3- Conference on Security and Co- operation in Europe, Final act, Helsinki  
1/8/1975, Article (1) - paragraph (3) . www.hri.org% 2FAOCS%  
2FHelsinki75.html.

4-Michaels, Jon D., Privatization,s Pretensions,(Los Angeles: University of  
California, school of low, 2010). -http://papers.ssrn.com/so13/papers.cfm?  
Abstract\_id=169630?

### خاص مكتب الدراسات والبحوث بتيار الغد السوري

ملاحظة: جميع الحقوق محفوظة لتيار الغد السوري تحت طائلة المساءلة القانونية، ويمنع النشر أو الاقتباس  
دون إذن مسبق من مكتب الدراسات.